مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9421

الأربعاء، 20 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس	السيد راما/السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا/السيد لافروف
	إكوادور	السيد لاسو ميندوسا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة المهيري
	البرازيل	السيد فييرا
	سويسرا	السيد بيرسيه
	الصين	السيد ما جاو شو
	غابون	السيد ندونغ سيما
	غانا	السيد أكوفو – أدو
	فرنسا	السيدة كولونا
	مالطة	السيد أبيلا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد دودن
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بلينكن
	اليابان	السيد كيشيدا

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال تعددية الأطراف الفعالة: صون سلام وأمن أوكرانيا

رسالة مؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2023/653)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 11/05

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال تعددية الأطراف الفعالة: صون سلام وأمن أوكرانيا

رسالة مؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2023/653)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والرؤساء والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الموجودين في قاعة مجلس الأمن. إن وجودهم يؤكد اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تركيا، الجبل الأسود، تشيكيا، جمهورية كوريا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، جنوب أفريقيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، الدانمرك، رومانيا، شيلي، غواتيمالا، قطر، كرواتيا، كندا، الكويت، لاتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، المكسيك، مقدونيا الشمالية، النمسا، الهند، هنغاريا،، هولندا، اليونان.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: سعادة السيد شارل ميشيل، رئيس المجلس الأوروبي؛ وسعادة السيد بوجار عثماني، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وسعادة المستشار الأكبر ريكاردو باتيرنو دي مونتيكوبو، منظمة فرسان مالطة المستقلة.

أقترح أيضا أن يدعو المجلس صاحب اَلْنِيَافَةِ رئيس الأساقفة بول ريتشارد غالاغر، أمين إدارة العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية في الكرسي الرسولي، إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد تسرعتم، يا سيادة الرئيس، في النطق بعبارة "تقرر ذلك". لدينا سؤالان.

أولا وقبل كل شيء، نود أن نسألكم، على أي أساس تقترحون إعطاء الكلمة لرئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي، قبل أن يتكلم أعضاء مجلس الأمن، وكثير منهم هنا ممثلون أيضا على مستوى رئيس الدولة أو الحكومة؟

والسؤال الثاني الذي أود طرحه، على أي أساس تدعون وزير خارجية مقدونيا الشمالية إلى جلسة اليوم بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أحيط علما بالملاحظات التي أبداها الوفد الروسي. وردا على ذلك، أود أن أؤكد أن جميع أعضاء المجلس قد أخطروا مسبقا بالترتيب المتعلق بالكلام في المجلس. وفي رأيي، كان من الأفضل لو تم حل هذه المسألة الإجرائية على المستوى الفني قبل بدء هذه المناقشة المفتوحة، حتى نتمكن من الانتقال فورا إلى جوهر مداولاتنا اليوم.

أود أن أذكر هنا بأن الفقرة 33 من المذكرة الرئاسية S/2017/507، المتفق عليها بتوافق الآراء، تنص على ما يلي:

"عندما يُدعى غير الأعضاء إلى مخاطبة مجلس الأمن، يجوز لمن لهم مصلحة مباشرة في محصلة المسألة قيد النظر أن يتكلموا أمام أعضاء المجلس، إذا كان ذلك مناسبا".

وبالنظر إلى موضوع مناقشة اليوم المفتوحة، نعتقد أن دعوة الرئيس زيلينسكي لمخاطبة أعضاء المجلس تتماشى تماما مع الفقرة 33. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء الكلمة للرئيس زيلينسكي من شأنه

أن يتيح فرصة لأعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى المشاركة في جلسة اليوم بأعداد تبعث على الإعجاب للرد على ملاحظاته. وقبل ذلك، في شباط/فبراير من هذا العام أثار الوفد الروسي نفس المسألة وأكد له رئيس المجلس آنذاك أن هناك سوابق كثيرة طلبت فيها دول غير أعضاء في المجلس الكلمة لمخاطبة أعضاء المجلس (انظر S/PV.9269). تم الاستشهاد بعدة حالات في ذلك الوقت – ويمكن ذكر حالات أخرى. وأود أن أضيف أنه في كل جلسة من جلسات مجلس الأمن الخمس السابقة التي دُعي الرئيس زيلينسكي إلى المشاركة فيها، تكلم أمام أعضاء المجلس. أود أن أؤكد لزملائنا الروس والجميع هنا أن هذه ليست "عملية خاصة" تقوم بها الرئاسة الألبانية، بل إنها استمرار لممارسة طويلة وراسخة في المجلس. لذلك، فإن ترتيب أخذ الكلمة في المجلس اليوم يتفق تماما مع المبادئ التوجيهية للمجلس وممارساته.

أما بالنسبة للسؤال الثاني، فإنني أجد بعض الصعوبة في فهم المشكلة، لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تؤدي دورا مهما، وهي موجودة هنا لكون إسهامها في هذه الجلسة جوهري. نعم، ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هنا ألباني من مقدونيا الشمالية. وإذا أمكن لممثل الاتحاد الروسي أن يكون أكثر وضوحا بشأن المشكلة، سيسرني أن أساعده.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرني هذا، يا سيادة الرئيس. لا نعتقد أن الحجج التي قدمتموها مقنعة. وسيمثل عدد من أعضاء مجلس الأمن في القاعة اليوم على مستوى رؤساء الدول. لقد حاولتم توضيح سبب إعطاء الأولوية للرئيس الأوكراني. غير أن ذلك لا علاقة له بإجراءات مجلس الأمن. ويمكننا أن نفهم المنطق عندما ناقشنا مسألة الصومال – لقد تكلم رئيس الصومال أولا هنا (انظر S/PV.9356)، بيد انه كان الرئيس الوحيد من بين الحاضرين. وهناك بالفعل سوابق تتعلق ببنود أخرى مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. ولكن في تلك الحالات تكشفت ممارسة محددة. ترتبط هذه الممارسة بخصوصيات مناطق معينة ولا علاقة لها بالحالة في أوكرانيا.

أود أن أحذركم، يا سيادة الرئيس، بأنكم إذا ضربتم الآن بالمطرقة لتنفيذ قراركم رسميا، فإن الرئاسة الألبانية ستُلَطَّخ بسابقة فظيعة تتمثل في انتهاك الممارسة المتبعة في مجلس الأمن لصالح وفد واحد، يواصل مرة تلو الآخرى، بدعم من الأعضاء الغربيين في المجلس، إظهار أن القواعد لا تنطبق عليه وأن كل شيء جائز. منذ البداية، دفع الأعضاء الغربيون في المجلس ثلاث مرات بمشاركة فولوديمير زيلينسكي في جلسات مجلس الأمن عن طريق التداول بالفيديو. وهذا يشكل تجاهلا صارخا لهيبة هذا الجهاز الرئيسي، في حين أن زعماء الدول الأخرى يجدون وقتا في جدولهم للسفر شخصيا إلى نيويورك للتكلم أمام أعضاء المجلس. وخلال أكثر من 75 عاما على وجود المنظمة، ما برح التكلم في مجلس الأمن يعتبر امتيازا. وينطبق الشيء نفسه على البيانات التي يُدلى بها من على منبر الجمعية العامة. ولكن خلال الدورة الاستثنائية الطارئة التي عقدتها الجمعية مؤخرا، قرر ممثل كييف أن يوجه رسالة بالفيديو. وفي الوقت نفسه، تزعم الوفود الغربية أن فولوديمير زيلينسكي لم يتمكن في العام الماضي من مغادرة البلاد بسبب ظروف استثنائية. غير أن تلك "الظروف" لم تمنعه من السفر إلى الولايات المتحدة لزيارة واشنطن العاصمة. ومع ذلك، لم يتكرم في ذلك الوقت بالسفر شخصيا إلى الأمم المتحدة.

إن انتهاك رئيس المجلس لأساليب عمل المجلس محفوف بمخاطر تقويض سلطة مجلس الأمن، حيث يسعون إلى تحويلها إلى استعراض فردي. لذلك، عقدت الرئاسة الألبانية مناقشة مفتوحة حضرتها مجموعة كبيرة من المؤيدين الذين ينتمون إلى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الواضح للكثيرين، إن لم يكن لمعظمهم، أن جلسة اليوم لن تكون أكثر من مشهد. وأود أن أؤكد، أنها تعقد لأغراض بروتوكولية ولأغراض الذين يحاولون تشويه موقفنا، إننا لا نعترض على مشاركة الرئيس الأوكراني في هذه الجلسة. ولكن لا بد من أن يتم ذلك وفقا للنظام الداخلي والممارسة القائمة، التي تتكلم فيها البلدان

التي تُوجه إليها الدعوة للتكلم أمام المجلس بموجب المادة 37، أي أن يتكلموا بعد أعضاء مجلس الأمن – خاصة عندما يكون هناك أعضاء في المجلس وممثلون آخرون هنا على مستوى رئيس دولة أو حكومة.

وإذ أنتقل الآن إلى مشاركة وزير خارجية مقدونيا الشمالية بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن دهشتنا حيال ذلك لا علاقة لها بجنسيته، يا سيادة الرئيس. واعترضنا على حضوره بصفته. وقد أبلغنا الرئاسة الألبانية بذلك أمس. وكما نفهم، لم تجرِ مناقشات في فيينا بشأن مشاركته. ووفقا للمبادئ التي وافق عليها المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن أي بيانات يدلي بها الرئيس الحالي أو الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو الممثلون الرسميون المفوضون من قبلهما، يجب أن تكون متوافقة مع ولاياتهم، ويجب ألا تحيد عن قرارات المنظمة التي اتخذت بتوافق الآراء. وإذا أصرت الرئاسة الألبانية على السماح للسيد عثماني بالتكلم خلال جلسة اليوم، نعتقد أنه ليس بوسعه إلا أن يعبر عن الموقف التوافقي لتلك المنظمة.

أود، على نحو منفصل، أن أشير إلى أنه بسبب النهج المدمر الذي اعتمدته الوفود الغربية، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تشارك أو تسهم منذ فترة طويلة بأي شكل من الأشكال في عملية حل الأزمة الأوكرانية، ولكنها لم تعمل إلا على تفاقم الحالة. ونعتقد أن محاولات الوفود الغربية التي ترمي إلى الدفع قدما بمشاركة السيد عثماني التي تتناقض مع ممارسات مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تجسد رغبتها المحمومة في الدفع بجانب واحد من قواعد اللعبة يفيدها فقط، كجزء من النظام القائم على القواعد السيء السمعة. ونحث أعضاء مجلس الأمن على اتخاذ موقف مبدئي بشأن هذه المسألة والكلام جهارا ضد هذا النهج. ونأسف لأن تلك الرئاسة الألبانية أظهرت تجاهلا صارخا لإجراءات وممارسة مجلس الأمن، واضعة المصالح السياسية والأيديولوجية المشتركة لمنظمة حلف شمال الأطلسي فوق التزامات رئاسة المجلس، وهي الوصي على الإجراءات، وينبغي أن تتخذ موقفا محايدا. ومن دواعي أسفي أن ألبانيا لم تتمكن من القيام بذلك اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا بد لي من القول إن هذه المحاضرة، من جانبكم، عن انتهاك القواعد في هذا المبنى بمثابة عرض مثير للإعجاب تماما.

كما كررت عدة مرات أن الانتهاك هنا يتعلق بتكلم الرئيس زيلينسكي أمام أعضاء المجلس، هناك حل لذلك، إذا وافقتم: أوقفوا الحرب ولن يطلب الرئيس زيلينسكي الكلمة. إن ما يجعل وجوده هنا مهما – ولماذا من المهم لنا جميعا أن نستمع إليه أولا ثم نناقشه – فذلك بسببكم، وليس بسببنا.

أحيط علما بذلك. سنواصل اجتماعنا.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أسترعي انتباهكم، يا سيادة الرئيس، إلى أنكم تتصرفون اليوم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن، ولا تتكلمون بصفتكم الوطنية بوصفكم ممثلا لألبانيا. وهدفكم يتمثل في عقد الجلسة على النحو المبين في النظام الداخلي لمجلس الأمن، بدلا من تقديم تقييمات سياسية بصفتكم رئيسا للمجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد قمت للتو بالرد عليكم بعد أن خاطبتموني بصفتي رئيس وزراء ألبانيا وبعد أن واصلتم قول أشياء غير صحيحة عن الإجراء المتبع هنا. إذا كنت لا تريدني أن أجيب بصفتي رئيس وزراء ألبانيا، لا تستفزني على هذا النحو.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيادة الرئيس، لم أتوجه إليكم إلا بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن. لم أتوجه إليكم مرة واحدة بصفة رئيس وزراء ألبانيا. وأشدد مرة أخرى على أنني في حوار إجرائي معكم، وليس حوارا موضوعيا. وأرجو أن تمتنعوا عن إجراء تقييمات سياسية في بداية بياناتكم في المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كان ممثل الاتحاد الروسي هو الذي تكلم عن منظمة حلف شمال الأطلسي، وعن انضمام ألبانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وعن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي التي

تأتي إلى هنا اليوم، ومن ثم فإن ذلك لا علاقة له بدوري بصفتي رئيسا لمجلس الأمن. هل يمكننا الآن، بعد إذن ممثل الاتحاد الروسي، أن نواصل المناقشة بشكل طبيعي؟

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/653، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): ميثاق الأمم المتحدة هو خريطة طريقنا نحو عالم أكثر سلاما. إن الأدوات والآليات القائمة على مبادئ الميثاق دليل إرشادي لحسم الصراعات. وقد أسهمت جهودنا الجماعية معا على مر السنين في منع الحرب على نطاق عالمي وإنقاذ ملايين الأرواح – من خلال صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، والبرامج والأنشطة الإنسانية والإنمائية لتعزيز حقوق الإنسان.

(تكلم بالفرنسية)

اعتمدت قمة أهداف التنمية المستدامة هذا الأسبوع خطة إنقاذ لأهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف تعتبر أداة أساسية لمنع النزاعات والأزمات كافة. إن تعددية الأطراف تؤتي أُكلها. إنها ضروري وفعالة. ولكن الأدوات والآليات المتعددة الأطراف يكتنفها الضعف. تفشل بعض الأطر المتعددة الأطراف في مواجهة التوترات المتصاعدة والتحديات الجيوسياسية، في حين تمس الحاجة إلى أطر أخرى، غير متوفرة بعد. وفي العام الماضي تضاعف تقريبا عدد الوفيات المرتبطة بالصراع. وتتعرض عمليات الأمم المتحدة للسلام لضغوط لم يسبق لها مثيل. إن نزع السلاح النووي في طريق مسدود. ولا يوجد إطار عالمي كاف للتصدي للتهديدات الأمنية التي تفرضها التكنولوجيات الجديدة. أحض الدول على أن تذهب إلى أبعد من ذلك، وأن تفعل الأفضل لتجديد تعهداتها بالوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، واستخدام جميع الأدوات الدبلوماسية التي يتيحها إليها الميثاق، وإعطاء الأولوية لمنع نشوب الصراعات والأزمات، ومراعاة المقترحات المتعلقة بالأطر والأدوات الجديدة المعروضة في الخطة الجديدة للسلام.

(تكلم بالإنكليزية)

إن غزو روسيا لأوكرانيا، في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يؤدي إلى تفاقم التوترات والانقسامات الجيوسياسية، ويهدد الاستقرار الإقليمي، ويزيد من التهديد النووي ويتسبب بتصدعات عميقة في عالمنا المتعدد الأقطاب بشكل متزايد. كل ذلك يأتي في مرحلة نحتاج فيها الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تعاون وحلول توافقية من أجل التوصل إلى حلول متعددة الأطراف لمواجهة تحديات تتراوح من أزمة المناخ إلى مستويات غير مسبوقة من عدم المساواة وإلى التكنولوجيات التخريبية.

لقد كانت أجهزة الأمم المتحدة واضحة في إدانتها للحرب. واعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارا يطالب روسيا بمغادرة أوكرانيا (قرار الجمعية العامة دإط–1/11)، فضلا عن اتخاذ قرار يرفض جهود روسيا لضم الأراضي الأوكرانية (قرار الجمعية العامة دإط–4/11). ما برحت أدعو، مرارا وتكرارا، إلى إحلال سلام عادل ومستدام في أوكرانيا، تماشيا مع الميثاق والقانون الدولي – من أجل أوكرانيا وروسيا والعالم.

لقد تبع الغزو الروسي هجمات منهجية لا هوادة فيها ضد المدنيين والهياكل الأساسية والخدمات المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية. لقد قتلت الحرب أو جرحت عشرات الآلاف من المدنيين، وأزهقت الأرواح ودمرت سُبل العيش، وصدمت جيلا من الأطفال، ومزقت الأسر والمجتمعات المحلية، ودمرت الاقتصاد، وحولت مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية إلى حقول ألغام مميتة. لا بد من أن تتوقف فورا الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. يحتاج ما يقرب من نصف سكان أوكرانيا – حوالي 18 مليون شخص – إلى المساعدة الإنسانية والحماية. فقد فر من البلاد أكثر من ستة ملايين أوكراني.

عملت الأمم المتحدة بشكل جماعي للتخفيف من الوطأة على الناس، سواء في أوكرانيا أو في جميع أنحاء العالم، ودعم المدنيين. وقد تكثفت برامجنا الإنسانية، وجرى توزيع المساعدات على أكثر من ثمانية ملايين شخص هذا العام، بالشراكة مع أكثر من 450 منظمة إنسانية، نصفها أوكرانية. وأقامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجودا لها في محطة زابوريجيا النووية وغيرها من المواقع النووية الأوكرانية الرئيسية لرصد السلامة والأمن والضمانات. بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نجحنا في العام الماضي في تنظيم عملية إجلاء المدنيين من مصنع آزوفستال للصلب في ماريوبول.

وثَّقت وكالات الأمم المتحدة أدلة على انتهاكات مروعة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالصراع، والاحتجاز التعسفي، والإعدام بإجراءات موجزة – معظمها من جانب الاتحاد الروسي – والنقل القسري للمدنيين الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، إلى الأراضي الخاضعة للسيطرة الروسية أو إلى الاتحاد الروسي. وهذه الوثائق تعتبر حيوية في مجال المساءلة. إن المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان تماشيا مع القواعد والمعايير الدولية أمر في غاية الأهمية.

ساهمت الحرب في ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، مما هدد الملايين بالجوع والفقر. اعتبارا من تموز/يوليه 2022، نجحنا في التخفيف من هذا التأثير من خلال مبادرة حبوب البحر الأسود ومذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والاتحاد الروسي. وخلال فترة تشغيل مبادرة حبوب البحر الأسود، التي استغرقت سنة واحدة، إلى جانب مذكرة التفاهم بشأن تيسير صادرات المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية، ساعد ذلك في تخفيض أسعار الأغذية العالمية بنسبة تزيد عن 23 في المائة من الارتفاع القياسي الذي بلغته في آذار/مارس من العام الماضي. مكَّنت مبادرة حبوب البحر الأسود من تصدير ما يقرب من 33 مليون طن متري من الحبوب والمواد الغذائية، ومكَّنت أيضا برنامج الأغذية العالمي من نقل 725,000 طن متري من القمح على سبيل المساعدات الإنسانية المقدمة إلى البلدان، بما في ذلك أفغانستان والصومال. وبموجب مذكرة التفاهم، قدمت الأمم المتحدة حلولا بشأن العديد من المجالات الأكثر تحديا لتيسير التجارة في الأغذية والأسمدة الروسية، مع استمرار العمل على القضايا المتبقية.

ونأسف أسفا عميقا لإنهاء روسيا مشاركتها في مبادرة حبوب البحر الأسود في تموز/يوليه، ولأن روسيا، فور مغادرتها، شنت قصفا على الموانئ الأوكرانية ومرافق تخزين الحبوب على البحر الأسود ونهر الدانوب. إن الهجمات على المحطات ومخازن الحبوب غير مقبولة، ويجب وضع حد لمثل هذه الاعتداءات. كذلك تعرَّض الشحن المدني في البحر الأسود للمخاطر. ويمكن أن تؤدي زيادة التصعيد إلى إحداث صدمة فورية في الأسواق وزعزعة استقرار المنطقة. لقد عادت بالفعل التقلبات وحالة عدم اليقين إلى أسواق الحبوب الدولية، في حين تتراكم الإمدادات من الحصاد في أوكرانيا.

إن القصف يقوض أيضا جهودنا في تنفيذ مذكرة التفاهم مع الاتحاد الروسي. وقد حمل ذلك العديد من الذين يحتاجون إلى حسن النية، ولا سيما في القطاع الخاص، على التساؤل عما إذا كانت هناك أي مصلحة حقيقية في العودة إلى مبادرة حبوب البحر الأسود. وما زلنا على تواصل مع جميع الأطراف بهدف ضمان صادرات آمنة ومأمونة من الحبوب والأسمدة من روسيا وأوكرانيا، ويجب وضع تلك الصادرات على أساس مستقر، بدون التهديد المتكرر بالتوقف. وأنا ممتن لحكومة تركيا على مساهماتها وأحث جميع الدول الأعضاء على دعم جهودنا.

تواصل الأمم المتحدة العمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، تماشيا مع الميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. وأحث جميع البلدان على القيام بدورها لمنع مزيد من التصعيد، وإرساء أسس السلام المستدام. نحن ملتزمون التزاما كاملا بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. هذه الحرب تلحق بالفعل معاناة لا حدود لها. ويهدد استمرارها بمزيد من التصعيد المحفوف بالمخاطر. وما من بديل عن الحوار والدبلوماسية والسلام العادل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد فولوديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا.

الرئيس زيلينسكي (تكلم بالأوكرانية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): لقد انقضى بالفعل 574 يوما بالضبط من الألم والخسارة والكفاح منذ بدء العدوان الشامل الذي شنته دولة لا تزال ممثلة هنا لسبب ما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. لقد قتلت روسيا على الأقل عشرات الآلاف من أبناء شعبنا وحولت الملايين إلى لاجئين بتدميرها منازلهم. الأغلبية من العالم تعترف بحقيقة الحرب. إنه عدوان إجرامي وغير مبرر قامت به روسيا ضد أمتنا، عدوان يهدف إلى الاستيلاء على أراضي أوكرانيا ومواردها. لكن الأمر لا ينتهي عند ذلك فقط. إذ أن هذه الدولة الإرهابية، من خلال عدوانها، مستعدة لتقويض جميع المعايير الدولية الرامية إلى حماية العالم من الحروب. وأعرب عن امتناني لجميع بلدان العالم التي أقرت بأن العدوان الروسي يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

تمارس أوكرانيا حقها في الدفاع عن النفس. ومساعدتنا في ذلك بمدنا بالأسلحة، وفرض الجزاءات، وممارسة كل ضغط ممكن على المعتدي، فضلا عن التصويت لصالح مشاريع القرارات ذات الصلة، كلها تعني المساعدة في الدفاع عن الميثاق. لقد اتخذت الجمعية العامة قرارات تعترف بوضوح بكون روسيا هي السلف الوحيد للحرب، ومع ذلك لم يتغير شيء بالنسبة لروسيا في الأمم المتحدة. بيد أن حالات كهذه غيرت كل شيء بالنسبة للأمم المتحدة نفسها. وينبغي أن نعترف بأن منظمتنا وصلت إلى طريق مسدود فيما يتعلق بمسألة العدوان. ولم يعد بوسع البشرية أن تأمل في الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في الدفاع عن حدود الدول ذات السيادة. ويسعى قادة العالم إلى إنشاء منصات وتحالفات جديدة ربما بوسعها الحد من الحجم الكارثي لهذه المشاكل التي تتم معالجتها داخل هذه الجدران بالخطابة بدلا من الحلول الحقيقية، وبالجهود الرامية إلى التوصل إلى حل وسط مع القتلة بدلا من إنقاذ الأرواح. يجب أن نكون حازمين في الدفاع عن الحياة إذا أردنا أن ننجح في إنقاذ الأرواح.

ومهما يكن من أمر، ما كان لي أن أتواجد هنا اليوم لو لم يكن لدى أوكرانيا مقترحات بشأن هذه الحلول المحددة. وفي خطابي أمام الجمعية العامة أمس (انظر A/78/PV.4)، قلت إن صيغة السلام الأوكرانية أصبحت الأساس لتحديث الهيكل الأمني القائم في العالم ولاستعادة القوة الحقيقية للميثاق والنظام الدولي القائم على القواعد. وأود الآن أن أعرض بعض التفاصيل المحددة في صيغة السلام، ولا سيما النقطة الخامسة، التي تتعلق بتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة واستعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا والنظام العالمي.

يمكن للعالم بأسره أن يلمس ما الذي جعل الأمم المتحدة عاجزة. ومما يؤسف له أن مقعد مجلس الأمن الذي احتلته روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الذي يُستخدم للتلاعب من وراء الكواليس، يشغله الآن أفاكون مهمتهم تبييض عدوان روسيا وعملية الإبادة الجماعية التي تمارسها، وأي إجراء في الأمم المتحدة كان يمكن أن يوقف العدوان، سواء من جانب مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، أصبح لاغيا وباطلا بسبب الامتياز الممنوح للمعتدي الذي يحتل ذلك المقعد. إن حق النقض في يد المعتدي أجبر الأمم المتحدة على الدخول في هذا المأزق. واليوم، أي أمة، مهما كانت – سواء أكانت واحدة من مئات الملايين أم أمة صغيرة؛ وأي أمة أخرى، سواء أكانت أمة تدافع بشجاعة عن استقلالها أم دولة يمكن لتاريخها الطويل من الاستقلال أن يساعد الآخرين؛ أو ما إذا كانت دولة بحاجة إلى مساعدة أو دولة يمكنها تقديم دعم حقيقي؛ وسواء أكانت دولة تعتمد على جيشها أم دولة تعتبر ميثاق الأمم المتحدة، وليس الجيش، خط دفاعها الأول والأخير – بغض النظر عن ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة الحالية لا تزال تترك لكل بلد من تلك البلدان نفوذا أقل من حق النقض الذي تتمتع به قلة، ويسئ استخدامه عضو واحد، ألا وهو روسيا. وهذا على حساب كل عضو آخر في الأمم المتحدة.

كثيرا ما نسمع كلمة "عدم المساواة" في الجمعية العامة هذه الأيام، حيث تتكلم شتى الدول، كبيرها وصغيرها، عن عدم المساواة. إن عدم المساواة بالتحديد هو الذي يجعل الأمم المتحدة غير فعالة.

ومن المؤسف أن مجلس الأمن يُعتبر أكبر منبر في العالم والأكثر وضوحا، وأعتقد وأعرف أن الأمم المتحدة قادرة على فعل المزيد. وأنا واثق بأن الميثاق يمكن أن يعمل بالفعل لصالح السلم والأمن على الصعيد العالمي. ولكن، لكي يحدث ذلك، يجب أن تترجم سنوات من المناقشات بشأن مشاريع إصلاح الأمم المتحدة إلى عملية إصلاح قادرة على البقاء. وينبغي ألا تكون الأولوية محض تمثيل في المجلس. إن استخدام حق النقض مسألة تتطلب الإصلاح، ويمكن أن يكون إصلاحا رئيسيا. وهذا شيء يمكن أن يستعيد قوة ميثاق الأمم المتحدة.

خمسمائة وأربعة وسبعون يوما مرت على العدوان الروسي الكامل تعني 574 سببا للتغييرات في هذه القاعة. وعدد الأصوات المؤيدة لتلك التغييرات يصل في الواقع إلى المليارات. الأغلبية المطلقة من الناس في العالم يريدون العيش في عالم خال من العدوان، والوحيدون الذين يعارضون ذلك فئة قليلة من الأفراد المهووسين في موسكو. وينبغي ألا يخدم حق النقض أولئك المهووسين بالكراهية والحرب.

إننا نشهد تأييدا متزايدا في الأمم المتحدة لفكرة تعليق حق النقض طوعا في حالات الفظائع الجماعية. ولكن يمكننا أيضا أن نرى أن روسيا لن تتخلى طوعا عن ذلك الامتياز المسروق، ولذلك ينبغي منح الجمعية العامة سلطة حقيقية لإلغاء حق النقض. هذه هي الخطوة الأولى اللازمة. وإذا كان من المستحيل وقف الحرب لأن المعتدي أو الذين يتغاضون عن سلوك المعتدي يعرقلون كل الجهود المبذولة للقيام بذلك، فيجب أن نسترعي انتباه الجمعية العامة إلى تلك المسألة. وفي حالة الحصول على ثلثي الأصوات تعبيرا عن إرادة دول آسيا وأفريقيا وأوروبا والأمريكيتين ومنطقة المحيط الهادئ – بعبارة أخرى، الأغلبية المؤهلة عالميا – يمكن التغلب على حق النقض بشكل فعال، وجعل قرارات الجمعية العامة ملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء.

أما الخطوة الثانية فهي أن مجلس الأمن يجب أن يكون مسؤولا بالكامل أمام دول العالم. وأرحب بمقترحات سائر القادة لتوسيع تمثيل الدول في المجلس. وينبغي أن يجسد تكوين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الحقائق الراهنة والعدالة. وتعتقد أوكرانيا أنه من الظلم أن يكون هناك بلايين من البشر ليس لديهم تمثيل دائم في المجلس. وينبغي أن يحصل الاتحاد الأفريقي على تمثيل دائم في المجلس. وآسيا تستحق تمثيلا دائما أوسع نطاقا. ولا يمكن اعتبار ذلك أمرا طبيعيا عندما لا تكون دول مثل اليابان والهند أو دول العالم الإسلامي أعضاء دائمين في مجلس الأمن.

وإذا ما أخذنا في الحسبان التغيرات التي حدثت في أوروبا، ولا سيما حقيقة أن ألمانيا أصبحت أحد الضامنين العالميين الرئيسيين للسلم والأمن – وهذه حقيقة – عندئذ تستحق ألمانيا أيضا مكانا في حظيرة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويجب أن تكون أمريكا اللاتينية ممثلة تمثيلا دائما في المجلس، وكذلك دول المحيط الهادئ. ومع ذلك، لا ينبغي لنا أن نجعل كل اهتمامنا منصبا فقط على تلك المقاعد العليا. نحن بحاجة إلى توسيع نطاق المشاركة في أعمال مجلس الأمن وهيئاته الفرعية وإمكانية مشاركة جميع أعضاء الجمعية العامة فيها، الذين لا يعترف بكونهم معتدى عليهم. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعليق أي مشاركة في عضوية مجلس الأمن عندما يلجأ أحد الأعضاء إلى العدوان على دولة أخرى انتهاكا للميثاق.

أما الخطوة الثالثة فتتمثل في إنشاء نظام لمنع العدوان يتمثل في الرد المبكر على الأعمال التي تنتهك السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. لقد حان الوقت لذلك. وينبغي أن تتفق دول العالم على آلية تستجيب للعدوان من أجل حماية الآخرين. وينبغي أن تكون آلية تريد جميع الدول منها أن تضمن لها أمنها. لقد أظهر الغزو الروسي لأوكرانيا ما يمكن أن تنطوي عليه هذه الآلية، من بين أمور أخرى، فرض جزاءات قوية على المعتدي، ليس فقط في المرحلة التي يقع فيها بالفعل حادث ما كما حدث في بوتشا، بل في المرحلة التي لا تزال تجري فيها عملية حشد جيش غازٍ. يجب على من يريد أن يبدأ حربا أن يرى بالضبط ما سيخسره قبل ارتكاب هذا الخطأ المميت.

ينبغي أن تعرض مسألة تطبيق الجزاءات الوقائية تلقائيا على مجلس الأمن للنظر فيها عندما يبلغ أي عضو في الجمعية العامة عن تهديد بالعدوان. إن الجنود الأوكرانيين يفعلون الآن بدمائهم ما ينبغي

أن يفعله مجلس الأمن من خلال التصويت، أي وقف العدوان الروسي والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للسلامة الإقليمية، فإن ذلك العنصر من عناصر ميثاق الأمم المتحدة وصيغة السلام لدينا يرتبطان ارتباطا وثيقا بمسألة تطهير أراضي دولتنا ذات السيادة من المحتلين. فالاحتلال مصدر لا ينضب من الديناميت الكامن تحت النظام الدولي القائم على القواعد. لذلك، سأقترح اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الهيكل الأمني، باستخدام أوكرانيا كمثال. الخطوات التالية محددة للغاية، كحالتنا نحن الأوكرانيين.

أولا، يجب انسحاب جميع القوات والتشكيلات العسكرية الروسية انسحابا كاملا، بما في ذلك أسطولها في البحر الأسود أو ما تبقى منه من بقايا تسريبية، فضلا عن انسحاب جميع المرتزقة الروس والتشكيلات شبه العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا ذات السيادة داخل حدودنا المعترف بها دوليا اعتبارا من عام 1991.

ثانيا، يجب استعادة سيطرة أوكرانيا الفعلية على كل حدود دولتها ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، بما في ذلك في البحر الأسود وبحر آزوف، فضلا عن مضيق كيرتش.

في الحقيقة أن تنفيذ هاتين النقطتين وحده سيؤدي إلى وقف نزيه وموثوق وكامل للأعمال القتالية.

عادة ما تجرى إصلاحات لمؤسساتنا الدولية في أعقاب المآسي الجسيمة والحروب الكبرى. وينبغي ألا ننتظر انتهاء العدوان – بل يتعين علينا العمل الآن. وينبغي لتطلعاتنا إلى السلام أن تقود هذه الإصلاحات. عندما كنت بصدد إعداد صيغة السلام الأوكرانية، استندت حصرا لدى وضع نقاطها إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وهذا بالضبط ما سيمكن صيغة السلام الأوكرانية من أن تصبح عالمية. وتدرك الدول التي تطبق هذه الصيغة أنها تعمل من أجل النظام الدولي القائم على القواعد، ومن أجل حماية السلامة الإقليمية للدول وسيادتها، ومن أجل حماية حقوق الإنسان، ومن أجل منع وقوع العدوان، ووقف سياسات الإبادة الجماعية.

بطبيعة الحال، ينبغي أن يكون مركز هذه الجهود في ذات قاعة مجلس الأمن هذه، بل وإلى حد أكبر، في قاعة الجمعية العامة. وإذا كان إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها ضروريا لتحقيق تلك الغاية، فينبغي ألا نخاف من هذه الإصلاحات. نحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في صيغة السلام للعمل على مشاريع القرارات والتعديلات المتعلقة بميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أوضح للجميع في العالم ما تقترحه أوكرانيا بالضبط عندما تناشد دول العالم وتدعوها إلى الانضمام إلى تنفيذ صيغة السلام. ويمكن لكل بلد أن يبرهن على قيادته نحو صيغة السلام في إطار نقطة واحدة أو عدة نقاط، أو ربما حتى جميع النقاط.

سننشئ أفرقة على أساس سائر نقاط صيغة السلام يمكن فيها لمستشاري الأمن الوطني لدى رؤساء الدول والحكومات والممثلين الدبلوماسيين أن يعملوا معا. وستكلف تلك الأفرقة بوضع قائمة بالقرارات والمقترحات التشريعية التي يتعين تنفيذها بغية ضمان الوفاء بالنقطة المقابلة لها في صيغة السلام. ونحن مستعدون لعقد قمة تأسيسية للقادة. وسنعقد بعد ذلك 10 مؤتمرات على المستويات الاستشارية والدبلوماسية والبرلمانية، ووفقا للنقاط العشر لصيغة السلام. وفي وقت لاحق، ستقدم المشاريع المعدة لكي ينظر فيها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمرات القمة ذات الصلة. لذلك، ستتمكن جميع دول العالم التي تحترم السلام من المشاركة بهمة في استعادة السلام.

إن التعاون الكلمة الرئيسية دائما لأوكرانيا في العلاقات الدولية. وهي أيضا الكلمة الرئيسية للسلام. لذلك، فلنمكِّن السلام من أن يسود. ولتكن مؤسساتنا وتعاوننا أقوى من أي وقت مضى.

أشكر جميع الحاضرين على اهتمامهم، وأشكر الرئيس على دعوته وإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

المجد لأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر فخامة السيد زيلينسكي على بيانه.

الآن أدلي ببيان بصفتي رئيس وزراء ألبانيا.

أشكر جميع المشاركين على حضورهم هنا اليوم. ويدل وجود هذا العدد الكبير من الشخصيات البارزة على الأهمية الكبيرة جدا التي تُولى للمسألة المطروحة. أشكر أيضا الأمين العام على ملاحظاته، التي يتردد صداها في قيم ومبادئ منظمتنا وتجسدها. إني ممتن للرئيس زيلينسكي لوجوده هنا في هذه اللحظة المأساوية من تاريخ بلاده. إن كلماته القوية وتصميمه الراسخ، تترجم آلام مواطنيه وتنقل بوضوح شديد عزيمة شعبه وأمل أمته الذي لا يتزعزع.

في حين أن العالم اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حس شديد بالمسؤولية منا جميعا للتصدي للتحديات والتهديدات المتعددة التي تواجه كوكبنا، من قبيل الصراعات؛ والاستيلاء غير الدستوري على السلطة؛ وتغير المناخ، مع الفيضانات المدمرة، وحالات الجفاف التي لا ترحم، بما في ذلك الحرائق الشديدة التي تشب في الغابات والتي لا يمكن التنبؤ بها، فإننا نشهد بدلا من ذلك مواقف مدمرة بشكل متزايد، وأعمالا متهورة، وصراعات متزايدة داخل الدول وفيما بينها. في أجزاء كثيرة من العالم، تكاثرت الأمثلة على القوة، في حين أضحت قوة القدوة الصالحة نادرة.

حتى في وقت ليس ببعيد، من كان منا يتصور أن حربا كارثية بدأها عضو دائم في المجلس في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين من شأنها أن تعرض أوروبا للخطر بتقويضها الوحشي لجميع المبادئ التي من رحمها خرجت الأمم المتحدة؟ وحتى سنوات قليلة خلت، من كان يتصور أن أي عمل عدواني عسكري غير مبرر وغير عادل ومن دون استفزاز يشنه بلد كبير ضد ديمقراطية جديدة لن تدينه فورا وبسرعة جميع الدول الملتئمة هنا والتي تتشاطر نفس الأهداف والمبادئ؟

كيف يمكن للمرء أن يفهم لفظتي "نعم، ولكن"، أو الدعوات من كلا الجانبين المقترنة بالحجج من أجل تفادي تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية، ورفض تسمية العدوان الوحشي باسمه الوحيد والحقيقي، أي مأساة من صنع الإنسان تلحق معاناة جسيمة بالشعب الأوكراني، ولكن يتردد صداها أيضا في جميع مناطق العالم، من قبيل الإضرار بالنمو ورفع الأسعار وتهديد مئات الملايين من البشر بالجوع والمجاعة؟

إن عملا عدوانيا في قلب أوروبا لا يمكن أن يكون مشكلة أوروبا وحدها، كما يظن البعض، وكما يقول البعض أو كما يهمس بذلك البعض. ربما يتصور المتشائمون أن أوكرانيا ليست سوى مشكلة سقطت في حضن الغرب الديمقراطي لكي يتعامل معها. وربما حتى يغمغون بالقول "على الباغي تدور الدوائر"، مما يعني أن ما حصل رد طبيعي لما كان يمكن أن يحدث من قبل، في مكان آخر، وفي أوقات أخرى. أصحيح هذا؟ حقا؟ أدعو الجميع إلى التفكير مليا في ذلك.

يجب أن تكون هذه الحرب العدوانية الشغل الشاغل للجميع. اسمحوا لي أن أذكِّر بذلك من خلال إعادة صياغة رواية مارتن نيمولر المأساوية.

"أولا، جاءوا من أجل جورجيا – ولكني لم أتجرأ على الكلام. ثم جاءوا إلى شبه جزيرة القرم – هذه لم تكن بلدي، لذلك لم أعترض. ثم جاءوا قاصدين أوكرانيا برمتها، لكنني لست أوكرانياّ، ولم أرفع صوتي حيال ذلك. ثم جاءوا إلى بلدي، لكن لم يبق أحد لمساعدتي أو الدفاع عني".

في الوقت الذي نتكلم فيه هنا، توفي أكثر من 26,000 مدني. غدا، سيكون العدد أعلى، وسيزداد كل يوم طالما استمرت هذه الحرب. وبالنظر إلى قعقعة الأسلحة النووية التي لا تغتفر والتي لا تزال يتردد صداها مرارا وتكرارا من مختلف طبقات الكرملين، فإن المرء محق في خوفه من أن يتحول هذا الجنون في يوم من الأيام – لا سمح الله – إلى شيء أسوأ بكثير – يجب ألا ننسى، كما كان من غير المتصور اليوم، لو كانت حرب اليوم قد وقعت أمس.

من واجبنا أن نساعد المحتاجين، وفي هذا الصدد علينا أن نساعد أوكرانيا والأوكرانيين. قد نختلف بالطبع بشأن كيفية دعم أوكرانيا في كفاحها من أجل الحرية والكرامة. ربما لدينا وجهات نظر مختلفة حيال كيفية إنهاء الحرب، فلنناقشها. ولكن من الإهانة لذكاء

المنظمة أن نخفق في الاعتراف بالإجماع والقول بصوت جهور من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه. إنه نفس الفرق الصارخ بين الحرب والسلام، كما يذكّرنا تولستوي في روايته. أرجو من الأعضاء الرجوع إليها وقراءتها. إذا فشلنا في الاعتراف بهذه الحقيقة الواضحة وضوح الشمس، فإننا لا نخذل فقط أوكرانيا وشعبها، بل نفشل في مسؤوليتنا الأساسية، ونعرض المستقبل للخطر، ونخون جميع أطفالنا من البرازيل إلى إسبانيا، ومن القطب الشمالي إلى القطب الجنوبي.

إن كفاح أوكرانيا إنما هو أيضا كفاح كل من يتوق إلى العيش في عالم تعيش فيه الأمم حرة ومتساوية، والسلامة الإقليمية في ظله لا جدال فيها، والحق في العيش في سلام أمر لا جدال فيه. بل على النقيض من ذلك ليس قصر نظر فحسب، بل إنه أمر خطير جدا على كل من يقف تحت هذا السقف. لهذا السبب يجب على الجميع أن يقوموا بدورهم. ألبانيا بلد صغير. ودعمنا المستمر لأوكرانيا قد لا يغير الديناميات في ساحة المعركة، لكنه يسهم في عدم مكافأة العدوان، وعدم قبول الضم وعدم السماح بالتشكيك في ما هو واضح. أكرر مرة أخرى ربما نختلف حول كيفية التعامل مع هذا وقد تكون لدينا آراء مختلفة حيال كيفية التحرك نحو السلام، ولكن كيف يمكن أن تكون لنا آراء مختلفة حيال من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه؟

(تكلم بالفرنسية)

إن الواجب الأساسي لمجلس الأمن أن يتصرف بحزم بالنيابة عن العالم بأسره ومن أجله. ولا يمكننا أن نلوم العدد المتزايد من الناس الذين يتساءلون: ماذا يفعل مجلس الأمن؟ ومن المحزن أن المجلس أصبح رهينة الممارسة التعسفية لحق النقض. لقد شلت هذه الممارسة المجلس، ولكنه مع ذلك لم يصمت، كما تشهد على ذلك هذه الجلسة. ولا يمكننا أن نسمح بأن تحل سيادة القوة والقيم المتعارضة محل قوة النظام القائم على القواعد والقيم التي تجمعنا معا. إننا نرفض أن نكون متواطئين على نحو خطير في لب النظام العالمي، وهذا سينطوي على عواقب لا يمكن تصورها، إن لم تكن مأساوية، للجميع.

(تكلم بالإنكليزية)

اسمحوا لي أن أذكّر بتجربة غرب البلقان. لقد رأينا إلى أين يمكن أن يفضي بنا طريق الوحشية وتكلفته الهائلة للجميع، بمن فيهم مرتكبوها. لقد أكد التاريخ أن الذين ارتأوا الحرب طريقا مختصرا لتحقيق أهدافهم انتهى بهم الأمر إلى الندم عليها إلى الأبد. لقد حاولت روسيا مرات عديدة استخدام – أو بالأحرى إساءة استخدام – الواقع المتغير في غرب البلقان، ولا سيما ولادة جمهورية كوسوفو، لتبرير أحلامها الإمبريالية الجديدة والكابوس اللاحق الذي صدرّته إلى أوكرانيا. ومهما حاولت، فإن كوسوفو، التي أكدت محكمة العدل الدولية استقلالها بموجب الفصل الرابع عشر من الميثاق، لا يمكن السماح لها بأن تستخدمها كذريعة للاستيلاء على الأراضي أو الضم غير القانوني. وإذا كان السلام الدائم في منطقتنا اليوم في متناول اليد، فإن ذلك يتعلق أولا وأخيرا بالعبرة المستقاة من ذلك ومفادها أن أنجع سبيل للتغلب على الماضي وتشكيل مستقبل مشترك يتمثل في التعاون، وليس في الانقسام – أي من خلال تعزيز حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، وليس من خلال إقامة حواجز مصطنعة، ومن خلال بناء الجسور لأطفالنا للتمتع بالحرية والرخاء، بغض النظر عن لغتهم أو عرقهم أو جنسيتهم. ولا يتم ذلك بإقامة الجدران لأشباحنا في الماضي للبحث والاختباء وراء حيل اللوم التي لا نهاية لها.

أختتم بياني بما يلي. إن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تحضنا على ممارسة التسامح والعيش في سلام وحسن جوار مع بعضنا البعض. القرارات المهمة ليست قط محض صدفة. بل إنها دائما مسألة اختيار. لقد اختارت ألبانيا أن تدافع عن السلام والتنمية والتقدم، وأن تقف مع المعتدى عليهم، وليس مع المعتدين، وأن تقف مع أوكرانيا ومن أجلها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لفخامة السيد لاسو ميندوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

الرئيس لاسو مندوسا (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بألبانيا على رئاستها لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأشكركم

أيضا، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الحاسمة، حيث انقضى تقريبا 19 شهرا منذ بداية العدوان العسكري على أوكرانيا. وأشدد أيضا على الإحاطة التي قدمها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، وأؤيد دعوته المستمرة للاتحاد الروسي إلى إعطاء فرصة للسلام.

لا يمكن لهذه الحرب بأن تستمر يوما آخر. يجب على الاتحاد الروسي أن يوقف عملياته العسكرية فورا وفقا لأمر محكمة العدل الدولية الصادر في 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، وهي أعلى محكمة في هذه المنظمة. وبالإضافة إلى تدمير أوكرانيا وإزهاق أرواح الآلاف من الناس، فإن الحرب التي طال أمدها، والتي جرى إنكارها في البداية، وزُعم فيما بعد أنها مجرد عملية عسكرية خاصة، تقوض المقاصد والمبادئ ذاتها المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ السلامة الإقليمية. عندما تأسست المنظمة تضمنت ديباجة ميثاقها ما يلي: ”نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار...“. وهذا هو الأساس الذي يقوم عليه الميثاق – ولا يوجد سوى ميثاق واحد.

لقد قالتها إكوادور من قبل ونقولها مرة أخرى اليوم: لا يوجد ميثاق للجنوب وآخر للشمال، أو ميثاق للغرب وآخر للشرق. محتوى الميثاق ذاته في جميع اللغات. إنه ميثاق واحد وغير قابل للتجزئة. لا توجد نسخة واحدة باللغة الروسية وأخرى باللغة الإسبانية. ولا يؤذن بأي حال من الأحوال باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة ما، أو بأي طريقة تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة. كيف يمكننا التمسك بمبادئ الميثاق من أجل تعددية الأطراف الفعالة، بينما نغزو في الوقت نفسه بلدا مجاورا، أو لا ندين هذا الغزو ونظهر اللامبالاة أو التواطؤ؟ بل على العكس من ذلك، ومن أجل الدفاع عن السلامة الإقليمية للدول، يجب علينا احترام وتنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على السلم والأمن، وعدم مهاجمة البلدان الأخرى، والامتناع عن التصويت على النزاعات التي نشارك فيها.

هناك من يعزون أزمة السلام والأمن إلى مواطن القصور المزعومة في الميثاق. ومع ذلك، فإن أي إصلاح أو إطار مؤسسي جديد لن يكفي لصون السلم والأمن إذا لم تكن الدول مصممة على احترام وتنفيذ تلك المبادئ السامية. أي سم أكثر فتكا بتعددية الأطراف من الغزو والاحتلال العسكريين لبلد مجاور؟ وهذه الحرب، التي أثرت على ديناميات عمل المجلس برمتها، ما زالت تضع ثقتنا في منظومة الأمم المتحدة على المحك. ومع ذلك، إلى جانب الصعوبات التي يواجهها المجلس في تحقيق استجابة ملموسة، لا بد لي من أن أبرز الإسهام الهائل الذي قدمته الأمم المتحدة لصالح آلاف الأشخاص والشركاء في المجال الإنساني في الميدان، حيث قدموا المساعدة الطارئة، لا سيما للنساء والأطفال. وأنوه بالجهود الإنسانية التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك من خلال مبادرة حبوب البحر الأسود التي كانت قائمة، ونحض على استئنافها.

هناك روايات مدمرة تسعى إلى إيجاد مسوغ لهذه الحرب، ولكن لا يوجد أي مسوغ قانوني لها. لقد قيل لنا، على سبيل المثال، أن الغزو ضد أوكرانيا رد على مؤامرة مزعومة من جانب الدول الغربية لإضعاف روسيا. وقيل لنا إن روسيا تتصرف دفاعا عن النفس ضد السياسات المعادية لروسيا تجاه بعض السكان أو التي تستهدف الثقافة الروسية. ومع ذلك، ما هو أعظم عمل من أعمال كراهية الأجانب أو ازدراء الآخر من شن الحرب عليه؟ كذلك ليس صحيحا أن ما يسمى بالجنوب العالمي قد اتخذ موقفا مختلفا. وما على المرء في ذلك الصدد إلا إلى أن ينظر إلى نمط التصويت في الجمعية العامة أثناء اتخاذها قرارات بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا بأغلبية ساحقة. وغني عن القول إنه لا يمكن لأي حق نقض أن يحد من قوة الجمعية عندما يحين الوقت للدفاع عن السلامة الإقليمية لأعضائها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأغلبية ليست مجرد أغلبية اصطفاف، كما تدعي بعض الأطراف.

إن إكوادور ترفض أي غزو، بغض النظر عن البلد الذي يرتكبه، وتزداد درجة رفضها إذا كان ذلك البلد يشغل مقعدا دائما في هذه القاعة. وكما قال الأمين العام بطرس بطرس غالي، لم يتبق سوى قوة واحدة يمكنها فرض النظام على حالة الفوضى، ألا وهي قوة المبادئ التي تتجاوز المفاهيم المتغيرة للنفعية. ومن بين مئات الآلاف من الأشخاص الذين فروا من الحرب، كان زهاء 1,000 إكوادوري،

اضطررنا إلى إجلاء العديد منهم كجزء من عمليات الطوارئ مع فريق الدعم في أوكرانيا وجيرانها. وكانوا من بين أول من شعروا بتأثير العواقب الإنسانية الوخيمة للغزو، المستمرة في التدهور بعد عام ونصف العام مع إجبار الملايين على ترك منازلهم، وكانت النساء والفتيات والفتيان الأكثر تضررا.

علاوة على ذلك، لا تزال هناك عواقب عالمية لهذه الحرب. فقد فاقمت التهديد النووي، وفاقمت انعدام الأمن الغذائي العالمي، وأثرَّت بشكل خاص على اقتصادات البلدان النامية. لهذه الأسباب جميعها، أهيب بأعضاء المجلس مضاعفة دعمنا، فرادى وجماعات، للنهوض بجهود الأمين العام ومساعيه الحميدة على الصعيدين الإنساني والسياسي، ليتسنى إحراز تقدم، بدون مزيد من التأخير، نحو سلام عادل يرتكز على السلامة الإقليمية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس لاسو ميندوسا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو، رئيس غانا.

الرئيس أكوفو – أدو (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على إشراكي في هذه الجلسة المهمة بشأن كيفية تأييد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على نحو أفضل، في ظل الأحداث المأساوية المؤسفة في أوكرانيا. إني ممتن للأمين العام أنطونيو غوتيريش على حجته المقنعة للفوائد المشتركة التي نجنيها بوصفنا دولا أعضاء عندما نختار أن نكون محبين للسلام، كما يتطلب الميثاق.

ولا يمكن لأي منا هنا في هذه القاعة أن يدعي بأنه لا يعلم بأن الاضطرابات تعصف بعالمنا. إن الاختلافات الحادة في التنافس الجغرافي السياسي بين الدول الكبرى، والتقارب الشديد بين الأزمات في العالم، ولا سيما أزمات الصراع، وتغير المناخ، وعدم المساواة، والتغييرات غير الدستورية للحكومات، والتنمية غير المستدامة، كلها قوضت الثقة والتضامن العالميين ومزقت المنطق المشترك الذي ساد منذ عام 1945، أي أنه من الأفضل المعاناة من مواطن القصور في النظام المتعدد الأطراف من أجل الصالح العام بدلا من استمرار فوضى المجتمع الدولي التي لا تخدم المصلحة الوطنية.

إن غانا، في ذلك السياق، إدراكا منها لحقيقة أنه لا الحدود الجغرافية ولا الأيديولوجيات السياسية تمكنت من جعل أي دولة في منأى من عبء الأزمات السائدة، لا تزال تأمل بإخلاص في إنهاء الحرب على أوكرانيا وبناء مستقبل يتسم بالتعايش السلمي والتعاون المتبادل والعلاقات الأخوية بين البلدين الجارين. وفي الواقع أن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا خاطئ بشكل واضح، وقد قلنا ذلك على العديد من المنصات. فقد ألحقت الحرب أضرارا مدمرة على نحو متزايد بشعب أوكرانيا وبقية العالم، ولا سيما بنا نحن في أفريقيا، وشكلت تحديا لقيمنا المشتركة في السلم والأمن الدوليين.

لقد أعاقت تحولات الحرب الجهود الجماعية الرامية إلى تنشيط تعددية الأطراف وأعاقت بفعالية النُهج المشتركة لمواجهة عدد من التحديات المعقدة في عصرنا. غير أنه بالنسبة لنا في غانا، تتكشف فصول حالة ليست قضية خاسرة. ولئن كنا نشعر بالأسى بحق إزاء ما يحدث من حولنا، نعتقد أنه لا يزال بإمكاننا بالعمل معا التخفيف من وطأة تحديات المجهول إذا كنا مستعدين للتعاون في عملية سلمية تدار بعناية لإصلاح المؤسسات العالمية التي من شأنها أن تعيد توزيع المسؤوليات والسلطة على نحو منصف لتجسد الحقائق الراهنة لعالمنا. ونعتقد أيضا أن التاريخ يعلِّمنا دروسا، وأن الدروس المؤلمة للحربين العالميتين ألهمت الالتزامات الرسمية التي قطعها مؤسسو الأمم المتحدة بالامتناع عن استخدام القوة في العلاقات بين الدول. ذلك الفهم المشترك الذي يتمثل في الاستعاضة عن السلطة والقوة بسيادة القانون والتعاون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية يدعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويظل صالحا، إذا أردنا أن نتحاشى فلسفة هوبز في العلاقات بين الدول.

لذلك يجب أن نعمل معا بقوة لعكس مسار التفتت المتزايد لعالمنا وتداخل الأيديولوجيات والتعصبات القومية بين القواعد المقبولة عموما. إن انتهاكات سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ومحاولات تطبيع

هذه الانتهاكات أو التطبيق الانتقائي لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لن تؤدي إلا إلى تقويض الوعد الذي قُطع في الماضي وتقويض آمال الأجيال المقبلة.

وفي هذا الصدد، ما انفكت غانا نصيرا قويا للحوار والدبلوماسية في حسم الحرب الروسية على أوكرانيا. ونحن لا نفعل ذلك بسبب عدم التوصل إلى حل للنزاع بأي ثمن. إننا إذ نتحد في إيماننا مع كثيرين غيرنا، نعتقد أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل شامل وسلمي ومستدام للنزاع ذلك السبيل الذي يجب أن يكون عادلا وقائما على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن غانا، باتخاذها موقفا مبدئيا بشأن الصراع في أوكرانيا، يساورها القلق إزاء تداعيات الحرب على المجتمع العالمي وتعددية الأطراف. لذلك، نرحب بالفرصة التي تتيحها الخطة الجديدة للسلام، وهي إعادة ضبط إيقاع فهمنا المشترك للكيفية التي يمكن بها للطريقة التي نتعامل بها مع بعضنا البعض، بوصفنا دولا، أن تعزز، من بين عوامل أخرى، القواعد الآمرة للقانون الدولي التي وفرت لنا الاستقرار لما يقرب من ثمانية عقود، وإيجاد سُبل جديدة للتصدي للتحديات القديمة التي لا تزال تقوض دعائم الدول وسيادة الأمم.

أود أن أتشاطر معكم ثلاث رسائل رئيسية، لتعضيد الخيارات التي يتعين علينا اتخاذها من أجل تجديد تعددية الأطراف وشموليتها.

أولا، إن العديد من الأجهزة والمؤسسات التي أنشأها ميثاق الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن، لا تزال مهمة، بيد أن تكوين المجلس وأساليب عمله بحاجة إلى تجديد من خلال استكمال الإصلاح الذي طال انتظاره. ودعما للموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاحات مجلس الأمن، الوارد في توافق آراء إزولويني، تحث غانا على تحويل الحوار فيما بين الدول الأعضاء إلى تصور نقطة نهاية تفضي إلى مجلس أمن تمثيلي يعالج أيضا الظلم التاريخي الذي لحق بقارة أفريقيا.

بغية التغلب على المناقشات المعقدة التي تدور حول حق النقض، نشجع الجهود الجارية للحد من استخدامه وما يتبع ذلك من وقف اختياري لاستخدامه يؤدي تدريجيا إلى إلغائه خلال فترة زمنية معقولة. ولا يمكننا أن نستمر في ظل وجود مجلس أمن محدود هيكليا من حيث الفعالية ولكنه يطالب بقبول عالمي لقراراته. كما هو الحال في العديد من الأمور الأخرى في الحياة، يتعين علينا التكيف مع التغييرات، ويجب علينا الحفاظ على المسؤولية التي تلازم السلطة.

ثانيا، إن سلام العالم غير قابل للتجزئة، ومتكامل مع جميع الترتيبات العالمية الأخرى التي تتجاوز أمننا الجماعي. ويجب أن تكون جهودنا في مجال الدبلوماسية الوقائية شاملة وذات قاعدة عريضة. وعلينا أن ندرك أن السياسات الاقتصادية والمالية المناوئة، على سبيل المثال، لها أثر دائم على السلام، وأن السياسات العالمية المتعلقة بهيكل ووظيفة المؤسسات الدولية لا يمكن لها أن تلغي وجود مركزية السلام. ويجب أن نعزز بطريقة شاملة ومتكاملة جهودنا لمنع اندلاع العنف وتجدد الصراعات الجديدة.

ثالثا وأخيرا، يجب أن تقترن تعددية الأطراف على الصعيد العالمي بشراكات إقليمية فعالة، أي شراكات تساعد على توقع أفضل للمخاطر التي تتهدد إنسانيتنا المشتركة، وتعطي الأولوية لوسائل محددة لحل الخلافات وأن تتجاوز المناطق الإقليمية لتعزيز فعاليتها عند الاقتضاء. وعندما نفشل في الاستفادة الكاملة من إمكانات الهيئات الإقليمية، لا يمكننا أن نلوم أنفسنا إلا عندما تعجز الجهود المتعددة الأطراف عن تحقيق ذلك على الصعيد العالمي.

في الختام، أدعو مرة أخرى إلى إحلال السلام في أوكرانيا، وأؤكد، كما فعل وفدي في كثير من الأحيان في المجلس، أنه لا بديل عن الظفر بالسلام في أوكرانيا. ونأمل أن يتمكن المجلس من مساعدة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور معزز في دعم جهود السلام في جميع أنحاء العالم، ولكن في أوكرانيا على وجه الخصوص، ولصالح جميع الشعوب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس أكوفو – أدو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة رئيس الاتحاد السويسري.

الرئيس بيرسيه (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين

العام على بيانه. وفضلا عن بيانه، أود أن أشكره على التزامه الثابت بالنهوض بالسلام والحوار، خاصة عندما يكون الأمر عصيبا.

بادئ ذي بدء، سأتناول الحقائق، وهي ليست إيجابية. إن العصر الذي نعيش فيه يتسم بالتشكيك في تعددية الأطراف، وتكاثر الصراعات، وتعميق جوانب الإجحاف. ثمة تساؤل حول المسؤولية المشتركة للذين منا التئموا في هذه الجلسة. وكحد أدنى، يجب أن نتذكر المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة – وبالطبع لدي نسخة منه – وأن نكفل الوفاء بالولاية الموكلة إلينا. ويعبَّر ذلك النص الأساسي عن الإرادة المشتركة لجميع الشعوب في العيش في سلام. والميثاق ضامن للقيم العالمية والمبادئ الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف – ابتداء من المساواة في السيادة بين الدول إلى حظر استخدام القوة، ومن الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب.

إن معاناة المدنيين في حالات الحرب القاسم المشترك. فالمدنيون هم الذين يعانون دائما. بيد أن القانون الإنساني الدولي يفرض التزامات علينا وعلى جميع أطراف الصراع.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن سويسرا، بوصفها الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف والمخلصة لتقاليدها الإنسانية العريقة، ملتزمة بالدفاع عن القانون الإنساني الدولي والتمسك به. وبوصفنا عضوا منتخبا في المجلس، نلتزم بالوفاء بالولاية الواضحة والفريدة التي أناطها بنا جميعا ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين.

يجري انتهاك ميثاق الأمم المتحدة على نطاق واسع مع شن العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. ومع ذلك، فإن روسيا، العضو الدائم في المجلس، في جلسات المجلس الواحدة تلو الأخرى، تنكر مسؤوليتها عن آلاف القتلى والجرحى في أوكرانيا، وتنكر مسؤوليتها عن ملايين المشردين، وأخيرا، تنكر مسؤوليتها عن جميع الذين غرقوا في انعدام الأمن السحيق، أينما كانوا في العالم، بما في ذلك روسيا.

إن عواقب الحرب تأخذ أبعادا عالمية. فقد تقوضت دعائم الأمن الغذائي العالمي؛ وتعطل قطاع الطاقة؛ وتزداد المخاطر النووية؛ وتزداد جوانب الإجحاف.

تطالب سويسرا الاتحاد الروسي باحترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتدعو سويسرا مرة أخرى الاتحاد الروسي إلى وقف الأعمال القتالية، وسحب قواته من الأراضي الأوكرانية، واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ولئن كانت ولاية مجلس الأمن واضحة، غير أنها ليست دائما فعالة كما ينبغي. وفي حين أن الهدف هو إنقاذ الأرواح وكفالة الأمن العالمي وتعزيز الاستقرار، فإن مناقشاتنا بشأن بعض المسائل تتعثر في دورات لا نهاية ولا تؤدي إلى نتائج. ويجب على المجلس ألا يبدد أثمن رصيد يملكه – ثقة أولئك الذين يعتمدون على عمله ليكفل لهم الحياة الكريمة والسلام.

إن لدينا الوسائل اللازمة للوفاء بولايتنا، كما يتضح من القرارات الـ 26 التي اتخذناها منذ كانون الثاني/يناير. وتهدف تلك القرارات إلى تعزيز السلام والأمن في كولومبيا وأفغانستان والعراق وجنوب السودان. وتذكرنا هذه الأمثلة بأن مجلس الأمن – حتى وإن كان الأمر أصعب من ذي قبل – قد احتفظ بقدرته على العمل ويجب أن يحتفظ بها. وبطبيعة الحال، يجب إصلاح المجلس على وجه السرعة. وما فتئت سويسرا، على مدار سنوات عديدة، تدعو إلى زيادة التمثيل في المجلس، بدءا بالبلدان الأفريقية، وإلى تحسين أساليب العمل. ومع ذلك، نعلم جميعا أنه لا يمكن لأي إصلاح أن يحل محل إرادة الدول في احترام الميثاق. ويحدد الأمين العام في خطته الجديدة للسلام الخطوات التي يتعين اتخاذها الآن لتعزيز عملنا وتدعيم العمل المتعدد الأطراف – أي رص الصفوف وراء مبادئ العالمية والتضامن والثقة.

وتقوم سويسرا بواجب التضامن هذا. ففي أوكرانيا، نحن ملتزمون بتخفيف معاناة السكان المدنيين وتحقيق العدالة للضحايا وتشجيع التوصل إلى حل سياسي للنزاع عندما يحين الوقت. وفتحنا أبوابنا أمام الفارين من الحرب ونقدم المساعدات الإنسانية ونعمل مع الحكومة الأوكرانية في عملية إعادة الإعمار.

إن التحديات التي تواجهها أوكرانيا هائلة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن المساحة الملوثة بالألغام في أوكرانيا تبلغ أربعة

أضعاف مساحة سويسرا. وسويسرا ليست بلدا كبيرا جدا، ولكن المساحة الملوثة تبقى شاسعة في أوكرانيا. وفي هذا المقام أيضا، ندعم إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بدرايتنا الفنية وتوريد المعدات. ونخطط لمواصلة زيادة تلك الالتزامات. وانطلاقا من روح التضامن تلك، ندعو إلى إعادة إطلاق مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وتعرب سويسرا عن امتنانها للأمين العام على جهوده الدؤوبة في ذلك الصدد.

إن تعددية الأطراف هي الخيار الوحيد. فهي الخيار الوحيد لتحقيق السلام. وهي الخيار الوحيد للابتعاد عن المنطق الفردي، الذي لا يسعى فيه كل جانب إلا إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة وتعظيم نفوذه، وهي الخيار الوحيد لإعادة إطلاق مساعي التوصل إلى حلول مشتركة ومستدامة تضمن حياة كريمة للجميع.

وإزاء تلك الخلفية، ترحب سويسرا بالمبادرات الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في أوكرانيا – سلام متجذر في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشكل حقا حجر الزاوية للتعايش السلمي بين جميع الدول. وما بين الماضي والحاضر، لن يوفر الانكفاء على الذات والتهديد والعنف حلولا للاختلالات وأوجه الخلل في العالم الذي نعيش فيه.

ولا يمكن للمجلس أن يفي بولايته بنجاح وأن يعزز الرغبة المشتركة لجميع الشعوب في العيش في سلام وأمن إلا إذا تصرف بروح من الثقة والتعاون. ويجب أن تسترشد تصرفات الجميع حول هذه الطاولة بتلك الروح. ولدينا اليوم فرصة لتغيير الأمور، ولكن يجب أن تكون لدينا رغبة حقيقية في ذلك لأن السلام الدائم يفوق في قيمته أي مكسب عابر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس بيرسيه على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء اليابان.

السيد كيشيدا (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): في البداية، أود أن أشيد بقيادة رئيس الوزراء الألباني راما على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن تعددية الأطراف والحالة في أوكرانيا. كما أرحب بمشاركة الرئيس الأوكراني زيلينسكي.

اليوم، يواجه النظام الدولي القائم على سيادة القانون أزمة وتحديا غير مسبوقين. وميثاق الأمم المتحدة هو أساس النظام الدولي. وينص الميثاق على أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونجتمع هنا اليوم بسبب انتهاك أحد الأعضاء الدائمين في هذا المجلس ذاته لسيادة القانون.

لقد زرت مدينتي كييف وبوتشا في آذار/مارس وذهبت إلى مواقع المآسي. ولن أنسى أبدا مشاعر الفجيعة التي انتابتني في ذلك الوقت. وأجدد تصميمي على وقوف اليابان إلى جانب أوكرانيا. وندين بأشد العبارات عدوان روسيا على أوكرانيا الذي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

يجب وقف ذلك العدوان الآن ويجب سحب القوات العسكرية فورا ومن دون شروط. ويجب عدم التغاضي عن أي محاولة انفرادية لاستخدام القوة أو الإكراه لتغيير الوضع القائم سلميا لأي إقليم في أي مكان من العالم. ويشكل الخطاب النووي غير المسؤول ونشر الأسلحة النووية في بيلاروس واحتلال وعسكرة محطة زابوريجيا للطاقة النووية تهديدا للسلام والاستقرار العالميين. إن تهديدات روسيا النووية، ناهيك عن استخدامها للأسلحة النووية، غير مقبولة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل أي إساءة استخدام لحق النقض لعرقلة قرارات مجلس الأمن وتقويض مصداقيته.

لقد أدى العدوان الروسي على أوكرانيا إلى تفاقم المخاوف بشأن سيادة الفوضى في جميع أنحاء العالم. ويجب ألا نسمح بنشوء أوكرانيا ثانية أو ثالثة. ومن الضروري تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة بغية حماية النظام الدولي القائم على سيادة القانون.

وتؤيد اليابان الجهود المخلصة التي يبذلها الرئيس زيلينسكي لدعم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، في صيغته للسلام.

وفي هيروشيما في أيار/مايو، أكدت مع قادة طائفة واسعة من البلدان، بما فيها أوكرانيا، أهمية مبادئ الميثاق، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية والحل السلمي للنزاعات. وعقب تلك المناقشات، عُقد اجتماعان لمستشاري الأمن القومي بشأن أوكرانيا. وترحب اليابان بمشاركة العديد من البلدان، بما في ذلك ما تُسمى بلدان الجنوب، وستواصل تقديم إسهام إيجابي.

يجب ألا ننسى أن العدوان على أوكرانيا تسبب في مشاكل خطيرة مثل اللاجئين وانعدام الأمن الغذاء وأمن الطاقة والتهديدات للأمان النووي، كما أدى إلى معاناة العديد من الناس في جميع أنحاء العالم. واليابان ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى لتعزيز الجهود الرامية إلى دعم المنكوبين. وتسعى اليابان جاهدة إلى تعزيز التعاون الدولي الذي يتمحور حول الإنسان للتغلب على الاختلافات في النظم والقيم بغية حماية كرامة الإنسان.

لم تكن الحاجة ملحة قط إلى تعددية الأطراف الفعالة، وهي موضوع مناقشة اليوم، كما هي الآن. ويجب أن نتغلب على الكوارث العديدة، بما في ذلك العدوان على أوكرانيا، وأن نرسي تعددية أطراف تتجذر في روح التضامن. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، انخرطت في سلسلة من المناقشات مع قادة عدة بلدان. ونظمت اليابان أيضا مناقشة مفتوحة بشأن سيادة القانون وبناء السلام خلال رئاستنا لمجلس الأمن (انظر S/PV.9241) بغية الاستماع إلى الأصوات المتعددة للمجتمع الدولي. وستزيد اليابان من تعزيز جهودها لحل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال الدبلوماسية الوقائية، مع التمسك بسيادة القانون في إطار تعددية الأطراف.

لقد حان الآن الوقت للعودة إلى المبادئ الراسخة التي أرسيناها، نحن الدول الأعضاء، منذ عام 1945، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والعمل من أجل عالم يسوده التعاون – وليس عالم الانقسام والمواجهة. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن تعزيز وظائف منظمتنا هو مهمة ملحة. يجب توسيع عضوية المجلس، من حيث مقاعده الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، لكي يجسد بشكل أفضل حقائق عالم اليوم، بما في ذلك أفريقيا. ويجب علينا الآن أن نتخذ إجراء ملموسا في ذلك الصدد، متطلعين إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة. لقد حان الوقت للمضي قدما في جعل الأمم المتحدة منبرا يستمع إلى الأشخاص الذين يواجهون صعوبات ويعمل معهم لمواجهة التحديات معا، وذلك بهدف إيجاد عالم يحترم كرامة الإنسان.

السيد الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جمهورية مالطة.

السيد أبيلا (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الرئاسة الألبانية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الرفيعة المستوى. كما أشكر الأمين العام على مشاطرتنا أفكاره في وقت سابق اليوم.

قبل حوالي 12 عاما، بعد وقت قصير من انطلاق الربيع العربي، أطلقت مالطة محاولتها لشغل مقعد في مجلس الأمن. وأتذكر أن ذلك كان وقتا يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار في جوارنا المباشر، ولكنه كان أيضا وقتا مفعما بالأمل والتطلعات. وقد نبع قرار الشروع في هذه المسيرة من التزامنا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي مبادئ خالدة وعالمية وجزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية. وإيماننا الراسخ هو أن تعددية الأطراف – الموضوع الرئيسي الذي نناقشه اليوم – تحمل الرد على التحديات المعاصرة، وأنه ينبغي لجميع البلدان أن تنخرط بشكل استباقي في تحقيق تلك الغاية، وهو ما شكل نقطة الانطلاق لنا في ذلك الحين. واليوم، بوصفنا عضوا منتخبا في المجلس، لا تزال تلك القناعات تشكل نبراسا نسترشد به.

يحتاج العالم، أكثر من أي وقت مضى، إلى نظام فعال متعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة في صميمه. ويتعين علينا أن نضاعف جهودنا لدعم المبادئ الأساسية التي توحدنا وأن ندافع عنها. يجب أن نعزز قيمنا المشتركة في وقت يجري فيه تقويضها وتهديدها بقوة. ويجب أن نحميها وأن نتصدى بالشكل الملائم لأي ازدراء لها. ويجب في الوقت نفسه ألا يغيب عن بالنا أننا نعيش في عالم تتصاعد فيه النزاعات للأسف. إن التهديد النووي لا يزال يلوح في الأفق. وأزمة

المناخ للأسف تخرج عن نطاق السيطرة. الديمقراطية وحقوق الإنسان تتعرض لهجوم منهجي. وأوجه عدم المساواة العالمية تتعمق. حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة تغذي وتفاقم التوترات. ولا يمكن لأي بلد أن يتصدى لتلك التحديات المعقدة والوجودية بمفرده. إنها تتطلب اهتمامنا الكامل والجماعي. وتعددية الأطراف الفعالة هي السبيل الوحيد للتصدي لها بطريقة حاسمة وشاملة.

وإذا كان لنا أن نحقق تلك الأهداف الطموحة، فلا يمكننا أن نستسلم للعيش في عالم يكون فيه الحق للقوة. في العام الماضي بدأ الاتحاد الروسي عدوانه على أوكرانيا، منتهكا بذلك سيادتها وسلامتها الإقليمية. الغزو الروسي لأوكرانيا هو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد شجبته ورفضته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، ودعت إلى سحب روسيا الفوري لقواتها العسكرية ووقف الأعمال القتالية. فهذه الحرب تقوض بشدة النظام المتعدد الأطراف. إنها تُضعف هذا المجلس ذاته وتزعزع استقراره. ولا يمكن التشديد بالقدر الكافي على العواقب الفورية والطويلة الأجل لهذه الأعمال التي يقوم بها عضو دائم. وبمناسبة هذه المناقشة، أؤكد مجددا دعم مالطة الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وأشدد بالمثل على حق أوكرانيا الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة 51 من الميثاق.

لقد دفع الشعب الأوكراني أفدح ثمن نتيجة لهذه الحرب العدوانية غير المبررة وغير المسبوقة بأي استفزاز. وقد أدى ذلك إلى كارثة أخرى من صنع الإنسان، حيث كان العالم لا يزال يكافح من أجل إيجاد الطريق إلى الحياة الطبيعية في أعقاب جائحة شلت حركته. إن جميع الحروب مدمرة، وليست هذه الحرب بالطبع استثناء. الأرواح التي أُزهقت اختفت إلى الأبد ولن تعود أبدا. إن ندوب المصابين والجرحى ومن صُدموا نفسياً بسبب النزاع لا تلتئم أبدا بشكل كامل. وحالما ينتهي القتال سيظل الطريق نحو التعافي طويلا وشاقا. لم تجلب روسيا من خلال أفعالها الحرب إلى شواطئ أوروبا فحسب، بل ولّدت أيضا أزمة غذاء عالمية أثرت بشكل خطير على معظم البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وبينما سمحت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بشحن قرابة 33 مليون طن من الحبوب، أسفر قرار روسيا الأحادي الجانب بالانسحاب من الاتفاق عن ارتفاع أسعار الحبوب للأسف. وأذكر مرة أخرى موقف مالطة الثابت بأن استخدام الجوع والإمدادات الغذائية كأسلحة حرب أمر غير مقبول على الإطلاق.

وفي الختام، أكرر وأشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في مستقبلنا إذا استطاع القوي أن يدوس على الضعيف. لا يمكن أن يكون هناك سلام إذا كان من الممكن تجاهل القانون الدولي حين تتطلب ذلك المصالح الجيوسياسية. ولا يمكن أن يكون هناك سلام إذا أمكن تعليق حقوق الدول والأفراد أو إلغاؤها في أي وقت. يظل التزام مالطة بالسلام والحوار وتعددية الأطراف قويا كما كان دائما. ونظل ثابتين في تصميمنا على البقاء في طليعة الدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. ومهما بدت الظروف صعبة أو مثبطة للهمم، يجب ألا نتخلى أبدا عن السلام. ويجب ألا نتخلى أبدا عن الحوار. فلا يمكننا ببساطة أن نفعل ذلك.

وفي وقت الاضطرابات هذا، يتمثل ردنا الجماعي في أن نضاعف جهودنا مرارا وتكرارا وأن نواصل الاستثمار في نظامنا المتعدد الأطراف. ويجب علينا أيضا عند القيام بذلك أن نصلح المجلس للتأكد من أنه صالح حقا للغرض في عالم اليوم. وهذا يعني أن يكون المجلس أكثر شفافية وفعالية وتمثيلا وخضوعا للمساءلة وأكثر ديمقراطية. ونظل مقتنعين في الوقت نفسه بأن الخطوة الوحيدة نحو سلام دائم في أوكرانيا هي أن توقف روسيا على الفور جميع الأعمال العدائية. ويجب عليها أن تسحب دون قيد أو شرط جميع قواتها ومعداتها العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جمهورية غابون.

السيد ندونغ سيما (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الزاخرة بالمعلومات عن الحالة الرهيبة للحرب في أوكرانيا، بعد 19 شهرا من اندلاعها.

منذ بداية الأعمال القتالية في أوكرانيا وبلدي يعرب عن معارضته للحرب ويدين انتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وقد أكدنا مجددا وبشكل لا لبس فيه أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي اللحمة التي تربطنا معا. ويواصل بلدي، في المقام الأول، الدعوة إلى أن يتوصل الطرفان إلى وقف فوري لإطلاق النار ويتفاوضا بحسن نية من أجل إسكات دوي الأسلحة في أوكرانيا.

لا تزال عواقب هذه الحرب الدامية، بعد مرور خمسمائة وأربعة وسبعين يوما على اندلاعها، مستمرة في الانتشار خارج حدود أوكرانيا. فقد نزح ملايين الأشخاص قسرا داخل أوكرانيا ولجأ ملايين آخرون خارج حدودها الوطنية. وسُجل سقوط آلاف القتلي بينما يواصل القصف العشوائي استهداف البنى التحتية الأساسية دون أن يستثنى محطات الطاقة النووية أو الجسور أو السدود الكهرومائية أو المدارس أو المستشفيات. هذا علاوة على أن التهديد النووي نفسه مستمر في التوسع.

ولا يزال النظام الدولي، لا سيما القطاع الزراعي، فضلا عن العديد من سلاسل القيمة، يعاني من تداعيات النزاع، الذي يسهم في ارتفاع الخسائر الإنسانية العالمية ولا يتسبب في الجوع وعدم الاستقرار واليأس والخوف فحسب، بل أيضا في جروح غائرة غير مرئية، مثل الكراهية ونبذ الآخرين. وليس من الواضح بعد مدى الصدمة التي يعاني منها الأطفال والنساء والرجال الذين يتعرضون لأهوال الحرب في الحصيلة النهائية للخسائر الناجمة عن النزاع. وفي ذلك الصدد، يجدر التساؤل عن المدى الذي يجب أن تصل إليه الأهوال قبل النظر أخيرا في خفض التصعيد. وما هو مستوى الإرهاب الذي يجب أن نشهده قبل أن يوافق الطرفان المتحاربان على الحوار؟

ومنذ بدء الأعمال العدائية، أصبحت كل منصة في الأمم المتحدة مسرحا للقدح والعداء دون تقديم أي إغاثة أو إنصاف للذين سقطوا في الخنادق أو سحقوا تحت أنقاض ساحة المعركة وفي مدن أوكرانيا وقراها. وثمة بديل ممكن للحرب. ولا بد من التماس السبيل إليه في القنوات القائمة المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة. وعلينا أن نتصالح دون تأخير مع روح الميثاق، التي يكمن قلبها النابض في تصميمنا المشترك على إنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من ويلات الحرب.

ويكرر بلدي دعوة الطرفين إلى التفاوض بحسن نية سعيا لإنهاء هذه الحرب. وندعوهما إلى ممارسة ضبط النفس والتحلي بالمسؤولية. ولا بد من بذل كل جهد ممكن للمضي قدما نحو خفض التصعيد وتهيئة الظروف المواتية لبذل المساعي الدبلوماسية. وتعتقد غابون اعتقادا راسخا بأننا يجب أن نرفض أي إجراء انفرادي يزيد من صعوبة الحالة ويشدد المواقف ويؤجج العداء. وأؤكد من جديد معارضة بلدي للحرب في أوكرانيا وجميع الحروب في العالم، لا سيما الحروب المزمنة والدورية العديدة في أفريقيا. ورفض عقلية الحرب ليس هروبا ولا علامة على الجبن، وبالتأكيد ليس موقفا انتهازيا.

ومن الأهمية بمكان أن نستفيد من الدروس التي لا تمحى من تاريخ الحروب الظالمة، والتي تؤكد أن من يشعلون تلك الحروب أو يطيلون أمدها نادرا ما ينتصرون. وبعيدا عن المسؤولية الجنائية التي يمكن إثباتها، فإن محكمة التاريخ هي الألد على الإطلاق، ولذلك فإن رفض عقلية الحرب يعني التمسك بالمثل النبيلة للأمم المتحدة. ولدى بلدي تقليد قديم العهد من السلام لم يسبق إنكاره قط. وحتى عندما اضطررنا إلى اتخاذ خيارات وجودية بشأن مستقبلنا، تمكّنا دائما من اختيار السلام. وسنواصل الدفاع عن ذلك المثل الأعلى، الذي يظل يشكّل حتمية وجودية بالنسبة لنا. وبالنظر إلى أن الحرب تتنافى مع قيم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فإن كل يوم يمر على هذه الحرب يشكك في إرادتنا وتكليفنا ومصداقيتنا.

وفي الختام، أريد أن أعمل مع الطرفين سعيا لاستعادة السلام في أوكرانيا، لأننا نؤيد إحلال السلام هناك. وسنقدم الدعم لجميع عمليات السلام وكافة الخطوات التي تُتخذ نحو إجراء الحوار وكل المبادرات التي تُطلق من خلال القنوات الدبلوماسية سعيا إلى إسكات دوي الأسلحة في أوكرانيا. وسندعم مبادرات التعايش السلمي بين روسيا وأوكرانيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد داودن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لمن الدواعي الفخر أن أجلس هنا اليوم تضامنا مع الرئيس زيلينسكي. فقد واجه هو والشعب الأوكراني غزو روسيا لبلدهم بشجاعة وبسالة، وأشيد هنا بما يبدونه من ثبات. إن كفاح أوكرانيا ضد العدوان الروسي ليس كفاحا من أجل الحرية فحسب، بل من أجل المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة نفسها. وهي مبادئ يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن جميع الدول متساوية في السيادة وأنه لا يجوز انتهاك سلامتها الإقليمية وينبغي تسوية المنازعات سلميا، فضلا عن أنه يتعين علينا أن نعمل معا لحماية تلك الأمور.

لقد دهست الدبابات الروسية عندما دخلت إلى أوكرانيا على كل مبدأ من تلك المبادئ؛ وهذا ما تفعله منذ ذلك الحين. فكل قذيفة وقنبلة وعملية توقيف باطلة وقطعة دعائية لم تكن بمثابة اعتداء صارخ على الحرية فحسب، بل وعلى نظامنا المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وإذا سمحنا لروسيا أن تهدم ما بنيناه هنا، فإن المخاطر التي سيتعرض لها النظام العالمي، والتي ستهددنا جميعا، ستكون جسيمة. وما فتئت أوكرانيا تعاني لأكثر من عام ونصف من العواقب الوخيمة الناجمة عن الحرب التي اختارت روسيا شنها. ويجب ألا ننسى أبدا التكلفة البشرية المتكبدة – مقتل 500 9 مدني وإصابة 000 17 آخرين فضلا عن التقارير عن سقوط نصف مليون ضحية في صفوف العسكريين من كلا الجانبين. لقد استهدفت روسيا بقسوة المدارس والمستشفيات وحتى الملاعب. وتعرض الأوكرانيون للتعذيب والاغتصاب. ورُحل الرجال والنساء وآلاف الأطفال قسرا من ديارهم. ويتجاوز هذا الدمار حدود أوكرانيا. فبفضل تدمير 000 280 طن من الحبوب، تتضمن قائمة ضحايا روسيا الآن من يعانون من الجوع وسوء التغذية في العالم النامي. ولذلك ستساهم المملكة المتحدة بمبلغ إضافي قدره 3 ملايين جنيه إسترليني في برنامج الأغذية العالمي لمواصلة المبادرة التي أطلقها الرئيس زيلينسكي ”الحبوب من أوكرانيا“.

وبطبيعة الحال، السبيل الوحيد لإنهاء هذه المعاناة الواسعة النطاق هو إحلال السلام العادل والدائم. لقد أظهرت أوكرانيا التزامها بالسلام مرارا وتكرارا، بما في ذلك في كوبنهاغن وجدة هذا الصيف. بيد أن الأوكرانيين قد أظهروا هذا الصيف أيضا في ساحة المعركة أنهم قادرون على استعادة السيادة والسلامة الإقليمية، وهما ما يجب أن يكونا أساس أي سلام. وقد وضع الهجوم المضاد الأوكراني روسيا تحت الضغط. وإجمالا، استعادت أوكرانيا 50 في المائة من الأراضي التي استولت عليها روسيا منذ بدء الحرب. وفي خاركيف وخيرسون، يرفرف العلم الأصفر والأزرق عاليا مرة أخرى. ويرفرف ذلك العلم في جميع أنحاء العالم، وهو ما يجسد التضامن الذي نشعر به تجاه أوكرانيا.

ومع ذلك، قد نتساءل عن الفارق الذي يحدثه ذلك الدعم عندما تبدو روسيا غير منفتحة تماما أمام مطالب الأمم المتحدة وعندما تسعى إلى تعزيز أهدافها بأسلحة تحصل عليها من دول خاضعة للجزاءات مثل إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعندما تجري انتخابات صورية على أراضي أوكرانيا ذات السيادة. والحقيقة هي أن روسيا تدرك قوة العمل الجماعي، ولذلك تحاول جاهدة إضعاف المجتمع الدولي وتقسيمه.

لذلك، مثلما نحتاج إلى مواجهة أكبر تحدياتنا المتعلقة بالفقر العالمي وتغير المناخ والذكاء الاصطناعي بشكل جماعي، نحتاج إلى تعددية أطراف فعالة لتحقيق الحل، والسعي لتحقيق العدالة للعديد من الضحايا، وإعادة بناء المدن المدمرة، وإيجاد فرص جديدة، وإعادة تدفق صادرات الحبوب مرة أخرى، والمساعدة في إعادة أوكرانيا إلى طريق الازدهار وضمان السلام. وهذا ما سنفعله معا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بلينكن (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تركيز مجلس الأمن على هذه المسألة البالغة الأهمية. كما أشكر الأمين العام على الوضوح الأخلاقي الذي أظهره في معالجة حرب روسيا ضد أوكرانيا. نحن ممتنون لأننا تمكنا

من الترحيب بالرئيس زيلينسكي على طاولة المجلس ونشكره على تذكيرنا بالأمس (انظر A/78/PV.4)، واليوم وكل يوم، بما هو على المحك في النزاع، ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا والأوكرانيين ولكن بالنسبة لنا جميعا.

قبل أسبوعين كنت في ياهيدني، وهي بلدة أوكرانية صغيرة تبعد حوالي ساعتين شمال كييف. لقد استولت القوات الروسية على القرية في الأيام الأولى من الغزو. وقد ذهب الجنود من بيت إلى بيت، وجمعوا السكان تحت تهديد السلاح، وساروا بهم إلى المدرسة الابتدائية المحلية، حيث أقام الجنود الروس مركز قيادة. ثم أجبر الجنود أكثر من 300 مدني، معظمهم من النساء والأطفال وكبار السن، على الدخول إلى قبو لا يصلح للسكن البشري. وكان يتألف من عدد قليل من الغرف الصغيرة، بدون نوافذ ولا دوران للهواء ولا مياه جارية. واحتجز الجنود السكان هناك لمدة 28 يوما متتاليا، واستخدموهم كدروع بشرية، قبل أن يلوذوا بالفرار عندما وصل المدافعون الأوكرانيون لتحرير المدينة.

وفي ياهيدني، أخذني اثنان من السكان إلى القبو حيث سجنا مع آخرين. وقال مرشدي إنهم كانوا مكتظين بشدة لدرجة أنهم كانوا بالكاد يستطيعون التنفس. ولم يكن هناك مكان للجلوس، ناهيك عن الاستلقاء. وعندما صرخوا في وجه خاطفيهم بأن الناس مرضى ويحتاجون إلى الرعاية الطبية، صاح جندي روسي "دعوهم يموتون". وأشار المرشد إلى قائمتين مكتوبتين بخط اليد من الأسماء على جدار الطابق السفلي. كانت إحداها للقرويين الذين أعدمتهم القوات الروسية. وكانت الأخرى للأشخاص الذين ماتوا في الطابق السفلي. وكان أكبر ضحية يبلغ من العمر 93 عاما. وأصغرهم يبلغ من العمر ستة أسابيع. وسمح الروس بنقل الجثث مرة واحدة فقط في اليوم. لذلك اضطر الأطفال والآباء والأزواج والزوجات إلى قضاء ساعات بجوار جثث أحبائهم.

وأبدأ هنا لأنه من السهل حقا أن نغفل عما يعنيه الضحايا الأوكرانيون للعدوان الروسي، ونحن نجلس في القاعة على بعد مسافة كبيرة. وهذا ما حدث في مبنى واحد فقط، في مجتمع واحد في أوكرانيا. وهناك العديد من الحوادث المماثلة. ففي الأسبوع الماضي وحده، قصفت روسيا المباني السكنية في كريفي ريه، وأحرقت مستودعات المساعدات الإنسانية في لفيف، وهدمت صوامع الحبوب في أوديسا. وقصفت ثمانية مجتمعات محلية في سومي في يوم واحد. هذا ما تعيشه العائلات الأوكرانية كل يوم. وهذا ما واجهته خلال 574 يوما من الغزو واسع النطاق. وهذا ما ستتحمله تلك العائلات غدا وبعد غد طالما أن روسيا تشن حربها الشرسة.

وقد أعلن الرئيس بوتين صراحة منذ البداية أن الحرب تهدف إلى محو أوكرانيا من الخارطة كدولة ذات سيادة واستعادة إمبراطورية روسيا المفقودة. وفي هذه الحرب هناك معتد وهناك ضحية. فأحد الجانبين يهاجم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بينما يقاتل الآخر للدفاع عنها. ولأكثر من عام ونصف، مزقت روسيا المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستهزأت بقرارات مجلس الأمن الواحد تلو الآخر. ودعونا نستعرض الحالة.

أولا. إن غزو روسيا نفسه ينتهك الركيزة الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وهي احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية.

ثانيا، ترتكب روسيا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في أوكرانيا بشكل يومي تقريبا.

ثالثا، تواصل روسيا التهديد على نحو متهور بالحرب النووية، معلنة أنها تنشر أسلحة نووية في بيلاروس وتواصل استخدام أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا وموظفيها كدرع لعدوانها، مخاطرة بعواقب وخيمة.

رابعا، تستخدم روسيا الجوع كسلاح. وبفضل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، التي توسط فيها الأمين العام وتركيا، وصل ما يقرب من 33 مليون طن متري من الحبوب إلى الأسواق العالمية، مما أدى إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم. وذهب ما يقرب من ثلثي القمح المصدر من خلال تلك الصفقة إلى البلدان النامية. ولم ينسحب بوتين من الصفقة فحسب، بل تقوم روسيا الآن بزرع الألغام في حقول أوكرانيا، وقصف موانئها وسككها الحديدية وحرق صوامعها.

ونتيجة لذلك، من المرجح أن تنخفض صادرات القمح الأوكرانية بمقدار 2,8 مليون طن متري هذا العام. وهذا يعادل 5,5 بليون رغيف خبز عالق في سلة خبز العالم. وفي الوقت نفسه، فإن روسيا في طريقها لتحقيق عام قياسي من صادرات الحبوب. وكلما كان العالم أكثر جوعا، زادت أرباح موسكو.

خامسا، تستخدم روسيا طائرات إيرانية مسيرة لمهاجمة المدنيين الأوكرانيين. واشترت روسيا تلك الطائرات المسيرة من إيران في انتهاك للقرار 2231 (2015).

وأخيرا، في الأسبوع الماضي فقط، استضافت روسيا دكتاتور كوريا الشمالية كيم جونغ أون. وقال بوتين إنهما ناقشا سبل التعاون عسكريا، في حين تعهد كيم بتقديم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية "الدعم الكامل وغير المشروط" للحرب العدوانية الروسية. وبطبيعة الحال، فإن نقل الأسلحة بين موسكو وبيونغ يانغ من شأنه أن ينتهك قرارات متعددة للمجلس.

ومن الصعب أن نتصور بلدا يبدي ازدراء أكبر للأمم المتحدة ولكل ما تمثله، وخاصة بلدا له مقعد دائم في المجلس. ويراهن الرئيس بوتين على أنه إذا استمر في مضاعفة العنف وظل على استعداد لإلحاق قدر كاف من المعاناة بعدد كاف من الناس، فإن العالم سوف يذعن لمبادئه وستتوقف أوكرانيا عن الدفاع عن نفسها.

ولكن الأوكرانيين لن يستسلموا، لأنهم رأوا كيف قد ستكون الحياة لو خضعوا للسيطرة الروسية. ستكون مثل ذلك القبو في ياهيدني، عن عائلات يُنتزع منها أطفالها ويُرحَّلون إلى روسيا – أطفال يُؤخذون من والديهم ويرحلون بعيدا. إنها عبارة عن أنقاض ماريوبول. إنها عبارة عن المقابر الجماعية في بوتشا.

ونحن أيضا لن نستسلم. والواقع أنه منذ آخر مرة كنا فيها هنا (انظر S/PV.9269)، اجتمع عدد متزايد من البلدان لمحاولة رسم طريق مختلف للمضي قدما. وفي حزيران/يونيه، اجتمع أكثر من اثني عشر بلدا مع أوكرانيا في كوبنهاغن لمناقشة الطريق نحو سلام عادل ودائم، سلام يدعم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه الأساسية. وبعد شهرين، واصل أكثر من 40 بلدا، بما في ذلك العديد من أعضاء المجلس، تلك المناقشة مع أوكرانيا في جدة. وطرح الرئيس زيلينسكي خطة من 10 نقاط لتحقيق مثل هذا السلام. ولم يقدم الرئيس بوتين شيئا.

ويجادل البعض بأن الاستمرار في الوقوف مع أوكرانيا ومحاسبة روسيا يصرفنا عن معالجة الأولويات الأخرى، مثل مواجهة أزمة المناخ، وتوسيع الفرص الاقتصادية وتعزيز النظم الصحية. وهذا خيار زائف. ويمكننا، بل ويجب علينا، أن نفعل الأمرين معا. ونحن نفعل كلاهما. ويجب أن نعمل معا لمواجهة التحديات العالمية التي تؤثر على شعوبنا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستثمار في عالم يتمتع فيه جميع الناس بفرصة لتحقيق إمكاناتهم الكاملة.

والولايات المتحدة هي المساهم الرئيسي في العالم في تلك الجهود. وكما قال الرئيس بايدن للجمعية العامة أمس (انظر A/78/PV.4)، سنواصل القيام بأكثر من نصيبنا للاستجابة لمقتضيات عصرنا. وفي الوقت نفسه، وكما أوضح الرئيس بايدن، يجب أن نواصل دعم ركائز العلاقات السلمية بين الأمم، التي بدونها لن نتمكن من تحقيق أي من أهدافنا. ولهذا السبب يجب أن نبعث برسالة واضحة، ليس إلى روسيا فحسب، بل إلى جميع المعتدين المحتملين، بأننا سنقف مستعدين، ولن نقف مكتوفي الأيدي، عندما يتم تحدي القواعد التي نتفق عليها جميعا، ليس لمنع نشوب النزاع وعدم الاستقرار والمعاناة فحسب، بل لإرساء الأساس لكل ما يمكننا القيام به لتحسين حياة الناس في أوقات السلم.

بدأت بياني بالتكلم بشأن الفظائع التي رأيتها في بلدة ياهدن. واسمحوا لي أن أختتمه باطلاع أعضاء المجلس على ما رأيته أيضا في ذلك اليوم في أوكرانيا. رأيت متطوعين يعيدون بناء المنازل التي دمرتها القنابل الروسية، ومزارعين يحصدون الحقول، وأناسا يعيدون فتح الأعمال التجارية، ومواطنين يزيلون الألغام والذخائر غير المنفجرة، وأطفالا يعودون إلى المدارس. باختصار، رأيت أمةً تعيد بناء مستقبلها وتستعيده. وهذا حق لجميع الأعضاء في منظمتنا: الأمم المتحدة. وهذا ما ندافع عنه عندما نذود عن النظام الدولي – حق الشعوب ليس في البقاء على قيد الحياة فحسب، بل في الازدهار ورسم مستقبلهم.

إن شعبنا وشعب أوكرانيا وشعوب جميع الدول يقررون رسم ملامح مستقبلهم بأنفسهم. ولا يمكننا – بل لن نسمح – لرجل واحد بصياغة ذلك المستقبل لنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد بني النظام الدولي القائم على أنقاض الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب المأساة الهائلة. وكان أساسه ميثاق الأمم المتحدة، وهو حجر الزاوية في القانون الدولي الحديث. بفضل الأمم المتحدة في الغالب، تم تجنب حرب عالمية لاحقة كان من الممكن أن تنتهي بكارثة نووية. ومما يؤسف له أنه بعد نهاية الحرب الباردة، قام الغرب الجماعي، بقيادة الولايات المتحدة، بتنصيب نفسه بمفرده سيداً لمصير البشرية جمعاء، وبدأ يتجاهل بشكل متزايد إرث الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، مدفوعا بعقدة الاستثنائية. يشير الغرب اليوم بشكل انتقائي إلى قواعد ومبادئ الميثاق على أساس اِصْطِفَائِيّ لكل حالة على حدة، بما يتماشى تماما مع مصالحه الجيوسياسية الضيقة. لقد أدى ذلك حتما إلى تقويض الاستقرار العالمي، وتفاقم التوترات القائمة وإشعال توترات جديدة. كما ازدادت مخاطر النزاع العالمي.

وبغية إدارة الأحداث وحلها سلميا، تحث روسيا على احترام جميع أحكام الميثاق وتطبيقها ليس بطريقة غير انتقائية فحسب، بل بشكل كلي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام سلامتها الإقليمية وحق شعوبها في تقرير المصير. وتدل أعمال الولايات المتحدة وحلفائها على انتهاك منهجي لتوازن الالتزامات المنصوص عليه في الميثاق. ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي وإنشاء دول مستقلة مكانه، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، بشكل فاضح وعلني في الشؤون الداخلية لأوكرانيا. وكما اعترفت نائبة وزير خارجية الولايات المتحدة فيكتوريا نولاند علنا وحتى بفخر، في نهاية عام 2013، أنفقت واشنطن 5 بلايين دولار على رعاية السياسيين الموالين للغرب في كييف. إن جميع الحقائق المتعلقة بهندسة الأزمة الأوكرانية معروفة منذ فترة طويلة، لكنهم يحاولون طمسها بكل طريقة ممكنة والتكتم على الأحداث التي أفضت إلى ما حدث عام 2014. لذلك، فإن موضوع جلسة اليوم، الذي اقترحته الرئاسة الألبانية، مناسب جدا، لأنه يمكننا من إعادة تحديد التسلسل الزمني للأحداث، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالعلاقات فيما بين الأطراف الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ مقاصد ومبادئ الميثاق.

خلال الفترة من 2004 إلى 2005، ومن أجل تنصيب مرشح موال للولايات المتحدة في سدة الحكم، أذن الغرب بالانقلاب الأول في كييف، مما أجبر المحكمة الدستورية في أوكرانيا على تبني القرار غير القانوني بإجراء جولة ثالثة من الانتخابات، وهو أمر غير منصوص عليه في دستور البلد. لقد تجلى المزيد من التدخل المتعجرف في شؤونها الداخلية خلال انقلاب الميدان الثاني من عام 2013 إلى عام 2014. في ذلك الوقت، شجع عدد كبير من القادة الغربيين بشكل مباشر المشاركين في المظاهرات المناهضة للحكومة على الانخراط في أعمال عنف. وناقشت فيكتوريا نولاند نفسها مع سفير الولايات المتحدة في كييف تشكيل الحكومة المقبلة، التي ستتألف من الانقلابيين. وفي الوقت نفسه، أوضحت للاتحاد الأوروبي مكانتها الحقيقية في السياسة العالمية، كما تراها واشنطن. ونتذكر جميعا الشَتِيمَة البَذِيئة المؤلفة من كلمتين. وبصفة خاصة، أن الاتحاد الأوروبي قرر جعل الأمر يمر.

في شباط/فبراير 2014، أصبحت الجهات الفاعلة التي اختارتها الولايات المتحدة مشاركين رئيسيين في الانقلاب الوحشي الذي نظم – على ما أذكر – بعد يوم واحد من الاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال جهود الوساطة التي بذلتها ألمانيا وبولندا وفرنسا بين رئيس أوكرانيا المنتخب شرعيا، السيد يانوكوفيتش، وزعماء المعارضة. لقد دِيسَ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية مرارا. ومباشرة بعد الانقلاب، أعلن الانقلابيون أن أولويتهم القصوى هي قمع حقوق المواطنين الناطقين بالروسية في أوكرانيا. وأُعلن أن سكان شبه جزيرة القرم وجنوب شرق البلد الذين رفضوا قبول نتائج الاستيلاء

على السلطة غير الدستوري إرهابيون. وشُنت عملية عقابية ضدهم. وردا على ذلك، أجرت شبه جزيرة القرم ودونباس استفتاءين بشأن استقلالهما، في امتثال تام لمبدأ المساواة وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 2 من المادة 1 من الميثاق. لكنْ الدبلوماسيون والسياسيون الغربيون يغضون الطرف عن هذه القاعدة المهمة من القانون الدولي فيما يتعلق بأوكرانيا في محاولة لاختزال كامل خلفية وجوهر ما يحدث في عدم جواز انتهاك السلامة الإقليمية.

في هذا الصدد، أود أن أشير إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام 1970، الذي اعتمد بتوافق الآراء، والذي يكرس المبدأ القائل بأن مبدأ احترام السلامة الإقليمية ينطبق على:

”لدول [ذات السيادة المستقلة] التي تلتزم في تصرفاتها مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها... والتي لها بالتالي، لديها حكومة تمثل شعب الإقليم...“ (قرار الجمعية العامة 2625 (د-25)).

ولا تتطلب أي دليل حقيقة أن النازيين الجدد الأوكرانيين الذين استولوا على السلطة في كييف في انقلاب لم يمثلوا سكان شبه جزيرة القرم ودونباس. والدعم غير المشروط من العواصم الغربية لأعمال النظام الإجرامي في كييف لا شيء سوى انتهاك لمبدأ تقرير المصير، بعد تدخل صارخ في الشؤون الداخلية. إن اعتماد قوانين عنصرية تحظر كل ما هو روسي – التعليم والإعلام والثقافة – وتدمير الكتب والآثار، وحظر الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية والاستيلاء على ممتلكاتها التي أعقبت الانقلاب خلال سنوات حكم بوروشينكو ثم زيلينسكي كان انتهاكا صارخا للفقرة 3 من المادة 1 من الميثاق بشأن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. وغني عن البيان أن هذه الأعمال تتعارض بشكل مباشر مع دستور أوكرانيا، الذي ينص على التزام الدولة باحترام حقوق الأقليات الروسية وغيرها من الأقليات القومية. وعندما نسمع نداءات لتنفيذ صيغة السلام لإعادة أوكرانيا إلى حدود عام 1991، يُطرح السؤال: من الذي يدعو إلى ذلك؟ هل هم على دراية بالتصريحات التي أدلت بها القيادة الأوكرانية فيما يتعلق بما تنوي القيام به مع سكان الأراضي المعنية؟ وعلى المستوى الرسمي، وجهت تهديدات متكررة بشأن إبادتهم جسديا أو محوهم قانونيا. لم يمتنع الغرب عن ردع رعاياه في كييف فحسب، بل كان يشجع هذه السياسات العنصرية.

بالمناسبة، وبنفس الطريقة، شجع أعضاء الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لعقود من الزمن تصرفات لاتفيا وإستونيا في تجريد مئات الآلاف من السكان الناطقين بالروسية، الذين تم تصنيفهم على أنهم غير مواطنين. والآن يناقشون بجدية تجريم استخدام لغتهم الأم. أعلن مسؤولون رفيعو المستوى رسميا أنه يجب اعتبار انتشار المعلومات بشأن إمكانية التحاق الطلاب المحليين ببرامج التعلم عن بعد باللغة الروسية تهديدا فعليا للأمن القومي، ويجب معالجته من جانب وكالات إنفاذ القانون.

بالعودة إلى أوكرانيا، تمت الموافقة على إبرام اتفاقات مينسك في شباط/فبراير 2015 بموجب قرار خاص لمجلس الأمن، هو القرار 2202 (2015)، في امتثال تام للفقرة 2 من المادة 36 من الميثاق، التي تدعم ”ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم“. في هذه الحالة، يتعلق الأمر بكييف وجمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين. ومع ذلك، في العام الماضي، اعترف جميع الموقعين على اتفاقات مينسك، باستثناء السيد بوتين – وأنا أشير إلى ميركل وهولاند وبوروشينكو – علنا، بل وبفرح، بأنهم عندما وقعوا على الوثيقة، لم تكن لديهم نية لتنفيذها. كانوا يتطلعون فحسب إلى المماطلة لكسب الوقت من أجل تعزيز القدرة العسكرية لأوكرانيا وضخ الأسلحة إليها لاستخدامها ضد روسيا. وطوال هذه السنوات، قدم الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي الدعم بشكل مباشر لتخريب اتفاقات مينسك ودفعا نظام كييف إلى استخدام القوة لحل ما يسمى بمشكلة دونباس. وتم كل ذلك في انتهاك للمادة 25 من الميثاق، التي تنص على أن يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة ”بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها“.

أود أن أذكر المجلس بأنه في إطار حزمة اتفاقات مينسك، وقع قادة روسيا وألمانيا وفرنسا وأوكرانيا إعلانا تعهدت فيه برلين وباريس

بالقيام بالكثير، بما في ذلك المساعدة في استعادة النظام المصرفي في دونباس، لكنهما لم يحركا ساكنا. لقد وقفوا مكتوفي الأيدي وهم يشاهدون بوروشينكو، على عكس كل تلك الالتزامات، يعلن حصارا تجاريا واقتصاديا وحظرا للنقل على دونباس. وفي الإعلان نفسه، تعهدت برلين وباريس بالمساعدة في تعزيز الاتفاق الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وأوكرانيا من أجل إيجاد حل عملي للقضايا التجارية ذات الأهمية لروسيا، وكذلك لتعزيز إنشاء "حيز إنساني واقتصادي مشترك من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ". وأقر مجلس الأمن ذلك الإعلان أيضا وخضع للتنفيذ وفقا للمادة 25. غير أن ذلك الالتزام الذي تعهد به قادة ألمانيا وفرنسا كان هو أيضا وعدا فارغا وانتهاكا آخر لمبادئ الميثاق.

أندريه جروميكو، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الأسطوري، أشار مرارا وتكرارا إلى أن 10 سنوات من المفاوضات أفضل من يوم واحد من الحرب. وعملا بهذا المبدأ، تفاوضنا لسنوات للتوصل إلى اتفاقات بشأن الأمن الأوروبي، ووافقنا على القانون التأسيسي لحلف شمال الأطلسي وروسيا، واعتمدنا على أعلى مستوى إعلاني منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعامي 1999 و 2010 بشأن عدم قابلية الأمن للتجزئة. ومنذ عام 2015، تمسكنا بالتنفيذ غير المشروط لاتفاقات مينسك، التي أبرمت نتيجة للمفاوضات. وتم كل ذلك في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة، الذي يقتضي بيان

"الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي".

كان زملاؤنا الغربيون يدوسون على ذلك المبدأ أيضا عندما وقعوا على جميع تلك الوثائق وهم يدركون تماما أنه لم تكن لديهم نية للامتثال لها. وإذ نتحدث عن المفاوضات، فنحن على استعداد لإجرائها حتى الآن، وأشار الرئيس بوتين إلى ذلك مرارا، بما في ذلك مؤخرا. وأود أن أذكر وزير الخارجية بأن الرئيس زيلينسكي قد وقع مرسوما يحظر إجراء مفاوضات مع حكومة بوتين. ولو كانت الولايات المتحدة مهتمة بالمفاوضات إلى هذا الحد، لا أعتقد أنه سيكون من الصعب إصدار أمر بإلغاء مرسوم زيلينسكي.

في خطاب خصومنا اليوم لم نسمع سوى شعارات عن الغزو والعدوان والضم، ولكن لم نسمع كلمة واحدة عن الأسباب الجذرية للمشكلة أو السنوات التي قضيت في رعاية نظام نازي صريح أعاد كتابة نتائج الحرب العالمية الثانية وتاريخ شعبه بشكل صارخ. لقد تجنب الغرب أي نقاش موضوعي قائم على الحقائق واحترام جميع متطلبات الميثاق. ومن الواضح أنه لا حجج لديه لإجراء حوار صادق.

لدينا انطباع واضح بأن الممثلين الغربيين يخشون المناقشات المهنية التي من شأنها أن تفضح ديماغوجيتهم. وبينما تتلفظ المراكز الاستعمارية السابقة للإمبراطورية بالتعويذات حول السلامة الإقليمية لأوكرانيا، فإنها تلزم الصمت إزاء قرارات الأمم المتحدة بشأن ضرورة أن تعيد باريس ما يسمى بجزيرة مايوت الفرنسية إلى اتحاد جزر القمر أو أن تنسحب لندن من أرخبيل شاغوس وتبدأ محادثات مع بوينس آيرس بشأن جزر مالفيناس. إن من يوصفون بمناصري السلامة الإقليمية لأوكرانيا يتصرفون الآن وكأنهم لا يتذكرون هدف اتفاقات مينسك، التي – سأذكرهم – أبرمت مع إعادة توحيد دونباس وأوكرانيا مع ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية، وقبل كل شيء حق المرء في لغته الأم. وبعد تعطيل تنفيذها، يتحمل الغرب المسؤولية المباشرة عن انهيار أوكرانيا والتحريض على الحرب الأهلية هناك.

ومن بين مبادئ الميثاق الأخرى التي كان يمكن لاحترامها أن يحول دون الأزمة الأمنية في أوروبا ويساعد على الاتفاق على تدابير بناء الثقة على أساس توازن المصالح، أود أن أشير إلى المادة 52 من الفصل الثامن، التي تكرس أهمية تطوير ممارسة التسوية السلمية للمنازعات بمساعدة المنظمات الإقليمية. وتمشيا مع ذلك المبدأ، دأبت روسيا، مع حلفائها، على الدعوة إلى إقامة اتصالات بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بغية تيسير التنفيذ العملي لقرارات مؤتمري قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي ذكرتها للتو بشأن عدم قابلية الأمن للتجزئة، والتي تنص، في جملة أمور، على ما يلي:

”لا يمكن لأي دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة أن تتحمل أي مسؤولية بارزة عن صون السلام والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو أن تعتبر أي جزء من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مجال نفوذها“.

ونعلم جميعا أن هذا هو بالضبط ما كان يفعله حلف شمال الأطلسي، في محاولة لإثبات تفوقه التام في أوروبا والآن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، تم تجاهل العديد من النداءات من أعلى هيئات منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى الناتو. وكما نرى جميعا مرة أخرى اليوم، فإن سبب الموقف المتغطرس للولايات المتحدة وحلفائها هو عدم رغبتهم في إجراء أي نوع من الحوار على قدم المساواة مع أي أحد. ولو لم يرفض الناتو مقترحات منظمة معاهدة الأمن الجماعي للتعاون، فربما كان من الممكن تجنب العمليات السلبية العديدة التي أدت إلى الأزمة الأوروبية الحالية، الناتجة عن حقيقة أن روسيا قد تم تجاهلها أو خداعها لعقود.

واليوم، عندما نناقش بناء على اقتراح من رئاسة المجلس ”تعددية الأطراف الفعالة“، ينبغي ألا ننسى الحالات العديدة لرفض الغرب المتأصل لأي شكل من أشكال التعاون العادل. ولنتأمل هنا لؤلؤة حكمة جوزيب بوريل فونتيل الذي قال إن أوروبا بستان مزدهر محاط بالأدغال. هذا هو الاستعمار الجديد الخالص، الذي يزدري المساواة في السيادة بين الدول والعمل على ”دعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال تعددية الأطراف الفعالة“ الذي هو موضوع نقاشنا اليوم.

في محاولة لمنع إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، تقوم الولايات المتحدة وحلفاؤها بخصخصة أمانات المنظمات الدولية بشكل علني وغير رسمي، والتحايل على الإجراءات المعمول بها من أجل المضي قدما في اتخاذ قرارات تنشئ آليات تحت سيطرتها وولايات تفتقر إلى التوافق بينما تدعي الحق في إلقاء اللوم على أي شخص لا يروق لواشنطن لأي سبب من الأسباب. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر المجلس بأنه ليس المطلوب من الدول الأعضاء وحدها بل أيضا من الأمانة العامة لمنظمتنا أن تمتثل امتثالا صارما للميثاق. ووفقا للمادة 100، يتعين على الأمانة العامة أن تتصرف بنزاهة وألا تتلقى تعليمات من أي حكومة.

وقد سبق أن ذكرنا المادة 2، وأود أن أسترعي الانتباه إلى الفقرة 1 الرئيسية منها، وتقول نصا: ”تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها“. وبناء على ذلك المبدأ، أكدت الجمعية العامة من جديد في إعلان عام 1970، الذي أشرت إليه آنفا، أن

”لكل دولة حق غير قابل للتصرف في اختيار نُظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، دون تدخل بأي شكل من الأشكال من قبل دولة أخرى“.

وفي هذا الصدد، لدينا تساؤلات جدية بشأن ملاحظات الأمين العام في 29 آذار/مارس التي جاء فيها:

”إن القيادة الاستبدادية ليست ضامنا للاستقرار؛ إنها محفز للفوضى والصراع“، [بينما] ”المجتمعات الديمقراطية القوية هي أماكن قادرة على التصحيح الذاتي – وتحسين الذات. ويمكنها تمكين التغيير – حتى التغيير الجذري – دون إراقة الدماء والعنف“.

ولا يسع المرء إلا أن يتذكر ما يسمى بالتغييرات التي أحدثتها المغامرات العدوانية لما يوصف بالديمقراطيات القوية في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق وليبيا وسورية والعديد من البلدان الأخرى.

ومضى أنطونيو غوتيريش قائلا إن الديمقراطيات ”مراكز لتعاون واسع النطاق، متجذر في مبادئ المساواة والمشاركة والتضامن“. ومن الجدير بالذكر أن كل تلك الملاحظات أُدلي بها في ما يسمى مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية الذي عقده الرئيس بايدن خارج إطار الأمم المتحدة، والذي اختارت إدارة الولايات المتحدة المشاركين فيه على أساس مبدأ الولاء – الولاء ليس لواشنطن بقدر ما هو للحزب الديمقراطي الحاكم في الولايات المتحدة. وتشكل محاولات استخدام هذه المحافل فيما بين الحلفاء لمناقشة القضايا العالمية انتهاكا مباشرا للفقرة 4 من المادة 1 من الميثاق، التي تكرس أهمية ضمان دور المنظمة

وجعلها "مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة".

وخلافا لذلك المبدأ، أعلنت فرنسا وألمانيا قبل سنوات عدة ما سُمِّي بتحالف تعددية الأطراف، لم يدع إليه مرة أخرى سوى المطيعين. وهذا في حد ذاته يؤكد الطابع الراسخ للعقلية الاستعمارية وموقف المبادرين بها من مبدأ "تعددية الأطراف الفعالة" المدرج في جدول أعمالنا اليوم. وبموازاة ذلك، رأينا نشر سردية عن الاتحاد الأوروبي بوصفه المثل الأعلى لتعددية الأطراف تلك ذاتها. وهناك دعوات الآن من بروكسل لتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن لتشمل على وجه التحديد دول البلقان. لكن أنبل البيانات لم تكن تتعلق بصربيا أو تركيا، اللتين كانتا تجريان محادثات ميؤوس منها على مدى عقود الآن من أجل انضمامهما، بل كانت تتعلق بأوكرانيا. لقد قال جوسيب بوريل فونتيلي، الذي يطمح لأن يكون كبير خبراء أيديولوجيات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مؤخرا إن نظام كييف يجب أن يصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن. ووفقا له، فلولا الحرب، لاستغرق ذلك سنوات، لكن الآن هناك حاجة وفرصة للقيام بذلك بدون احترام لأي معايير. فيمكن لصربيا وتركيا وغيرهما الانتظار، لكن النازيين يمكنهم تخطي قائمة الانتظار لدخول صفوف الاتحاد الأوروبي.

وبالمناسبة، أعلن الأمين العام في مؤتمر القمة من أجل الديمقراطية نفسه أن:

> "الديمقراطية تنبع من ميثاق الأمم المتحدة. وإن استهلاله الافتتاحي "نحن الشعوب" يجسد المصدر الأساسي للسلطة الشرعية: موافقة المحكومين".

ومن المفيد مقارنة هذه الفرضية بسجل نظام كييف، الذي أطلق العنان لحرب قطاع ضخم من مواطنيه – ضد ملايين الأشخاص الذين لم يوافقوا على أن يحكمهم النازيون الجدد والمناهضون للروس الذين استولوا بشكل غير مشروع على السلطة ووأدوا اتفاقات مينسك التي وافق عليها مجلس الأمن، وبالتالي تقويض السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ولعله من الأفضل لأولئك الذين يقسمون الجنس البشري، خلافا لميثاق الأمم المتحدة، إلى دول ديمقراطية ودول مستبدة، الإجابة على السؤال عن الفئة التي يضعون فيها النظام الأوكراني. ولن أنتظر إجابة.

وإذ نتكلم عن مباديء الميثاق، هناك سؤال يتعلق بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. هناك مجموعة من الدول الغربية تروج بنشاط منذ فترة الآن لموضوع إساءة استعمال حق النقض وتمكنت من خلال ممارسة الضغوط بشكل غير سليم على الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، من التوصل إلى قرار بأن تنظر الجمعية العامة في المسألة بعد كل ممارسة لحق النقض. وهذه ليست مشكلة بالنسبة لنا على الإطلاق، لأن روسيا منفتحة بشأن نهجها إزاء جميع بنود جدول الأعمال، ليس لدينا ما نخفيه، وليس من الصعب علينا أن نشرح مواقفنا مرة أخرى. وإضافة إلى ذلك، فاستخدام حق النقض أداة مشروعة تماما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لمنع اتخاذ قرارات من المحتمل أن تقسم المنظمة. ولكن بما أن هناك إجراء للمناقشات في الجمعية العامة بشأن استخدام حق النقض، فلماذا لا ننظر أيضا في سبب عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي اتخذت بدون حق النقض، بما في ذلك القرارات التي اتخذت قبل سنوات عديدة، على الرغم من أحكام المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. لماذا لا تنظر الجمعية العامة في أسباب ذلك، على سبيل المثال، فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بفلسطين وكامل نطاق المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخطة العمل الشاملة المشتركة، وبالطبع، القرار 2202 (2015)، الذي أقر اتفاقات مينسك بشأن أوكرانيا؟

كما أن مسألة نظم الجزاءات جديرة بالاهتمام. فالمعيار الآن هو أن مجلس الأمن، بعد مفاوضات مطولة، وفي امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة، يعتمد جزاءات ضد بلد معين، ثم تفرض الولايات المتحدة وحلفاؤها على نفس الدولة قيودا إضافية من جانب واحد، لم يوافق عليها المجلس ولم تدرج في قراره كجزء من الخطة المتفق عليها. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك القرار الذي اتخذته للتو الهيئات التشريعية الوطنية في برلين وباريس ولندن بتمديد القيود المفروضة على إيران التي كان من المقرر أن تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر،

والتي تخضع للإنهاء القانوني، وفقا للقرار 2231 (2015). وبعبارة أخرى، تعلن البلدان الأوروبية وبريطانيا العظمى أن قرار مجلس الأمن لم يعد صالحا، وأنه لا يشكل فرقا بالنسبة إليهم لأنهم يحددون قواعدهم الخاصة. ووهذا يجعل من الأهمية بقدر أكبر النظرفي قاعدة لا يحق بمقتضاها، بعد أن يعتمد المجلس أي قرار بفرض جزاءات، لأي دولة عضو في الأمم المتحدة التقليل من شأن القرار بفرض قيودها الخاصة غير المشروعة ضد نفس ذلك البلد.

ومن الأهمية أيضا أن تكون نظم الجزاءات التي يعتمدها مجلس الأمن محددة زمنيا، لأن طابعها المفتوح يحرم المجلس من المرونة في التأثير على سياسات الحكومات الخاضعة للجزاءات.

كما يجب النظر فيما يسمى الحدود الإنسانية للجزاءات. وسيكون من الصواب فحسب أن تقترن مشاريع القرارات بفرض جزاءات المقدمة إلى مجلس الأمن بتقييمات لتبعاتها على المدنيين من جانب الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بدلا من أن تكون مصحوبة بمواعظ ديماغوجية من جانب الزملاء الغربيين بأن الناس العاديين لن يعانوا.

تبين الأدلة أن هناك أزمة عميقة في العلاقات الدولية وعدم رغبة واستعداد الغرب لتصحيح الوضع. لكن الأمل يحدوني في أن هناك طريقا للخروج من هذا الوضع وأنه سيتم العثور عليه. وباديء ذي بدء، من الضروري أن يدرك الجميع مسؤوليتهم عن مصير المنظمة وعن مصير العالم – استنادا إلى السياق التاريخي، لا استرشادا بترتيبات محدودة وقصيرة النظر من أجل الانتخابات الوطنية لأي دولة عضو.

وأود أن أذكر مرة أخرى: قبل 80 عاما تقريبا، اتفق زعماء العالم، بعد التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، على احترام المساواة في السيادة بين جميع الدول – كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، الملكية منها والجمهورية. بعبارة أخرى، حتى في ذلك الحين، اعترفت البشرية بالحاجة إلى نظام عالمي منصف ومتعدد الأقطاب كضمان لاستدامة وأمن تنميتها. ولذلك، فإن المسألة اليوم ليست مسألة الخضوع لنظام عالمي قائم على القواعد، بل الوفاء بجميع الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة والتصديق عليه بطابعها المتكامل والمترابط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة أوروبا والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية.

السيدة كولونا (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالبيان الذي أدلى به رئيس جمهورية أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي. فلأكثر من 18 شهرا، كرس نفسه وقاد الأمة الأوكرانية، وأسمع أصوات الملايين من الأوكرانيين الذين يقاتلون من أجل حريتهم بشجاعة رائعة. وإن مناشدته لمجلس الأمن، الذي تركز ولايته على السلم والأمن الدوليين، أمر يجب أن نستجيب له.

في 24 شباط/فبراير 2022، اختارت روسيا الدخول في حرب عدوانية ضد دولة ذات سيادة، منتهكة بذلك جميع التزاماتها الدولية ومبادئها التي حكمت العلاقات بين الدول على مدى ثمانية عقود – حرب ليس لها دافع آخر سوى الرغبة الروسية في إحياء ماض إمبراطوري خيالي، على الرغم من أن التاريخ أدان ذلك.

ومن الواضح أن أوكرانيا هي الضحية الرئيسية لهذه الحرب. ف أوكرانيا وشعبها يعانيان كل يوم من الفظائع والجرائم والتفجيرات والتعذيب. وقد أخذ آلاف الأطفال الأوكرانيين قسرا من أسرهم ونقلوا إلى الاتحاد الروسي. وهذا عمل بغيض. وقد تعرض النساء والرجال والأطفال الأوكرانيون للاغتصاب الجماعي، الذي استخدم كسلاح حرب – وهي جريمة أخرى.

نعم، هذه الحرب هي حرب ضد أوكرانيا، ضد الشعب الأوكراني، لكنها أيضا حرب ضد قواعد الحياة الدولية. إنها حرب ضد أهم المبادئ الأساسية لميثاقنا المشترك للأمم المتحدة: أولا وقبل كل شيء، احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. إنها حرب ضد فكرة الأمم المتحدة ذاتها.

إنها حرب ضد أسس أمننا الجماعي، في وقت سخرت فيه روسيا أمن المنشآت النووية المدنية كوسيلة لتعزيز عدوانها. إنها حرب ضد التراث المشترك للبشرية – سواء كان تراثا ثقافيا، تستهدفه روسيا في

أوديسا وأماكن أخرى، أو الأمن الغذائي العالمي، مع الإنهاء المفاجئ والخبيث لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب وأكثر من 000 270 طن من الحبوب التي دمرها القصف الروسي بشكل منهجي في آب/أغسطس وحده. أما قيام عضو في المجلس باستخدام الجوع كسلاح فهو انتهاك آخر، يتبع سلسلة من التجاوزات الأخرى، في الإطار الأخلاقي الذي ينبغي أن يؤطر عملنا ضمنه.

هذه حرب تعنينا جميعا. وهذا هو السبب في عدم ترددنا. ففي مواجهة هذا العدوان وزعزعة الاستقرار التي يسببها في جميع أنحاء العالم، لا تؤيد خيارات روسيا الكارثية سوى قلة من الدول – وأي دول هي. والجمعية العامة، شأنها شأن المجلس، متحدة إلى حد كبير حول مبادئنا المشتركة. ويعي الجميع أن وضع المعتدى عليه والمعتدي في سلة واحدة لا يحقق السلام أو العدالة أو الاستقرار. وعلينا ألا نخدع أنفسنا: إذا سمحنا بمكافأة العدوان الروسي اليوم، سيتعين علينا دعوة المجلس للانعقاد مجددا لأن اعتداءات أخرى ستقع هنا أو في أي مكان آخر ولن يكون أحد في مأمن بعد الآن.

لقد عانت جميع البلدان تقريبا المجتمعة حول هذه الطاولة، في تاريخها الحديث بصورة أو بأخرى، صدمة الحرب. وعانت بشكل مباشر ما تخلفه الحرب من دمار ومآس إنسانية. وتعلم أن الحرب ليست حلا أبدا.

نحتفل غدا باليوم الدولي للسلام، كما نفعل في 21 أيلول/سبتمبر من كل عام. وفي هذا السياق، تقع على عاتقنا جميعا هنا مسؤولية وواجب أخلاقي على السواء للعمل بغية وضع حد للعدوان الروسي، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة صراحة. وفي 21 أيلول/سبتمبر، وكما هو الحال في كل يوم منذ بداية الحرب، ستحشد فرنسا قواها لضمان فشل هذا العدوان لصالحنا جميعا.

وستواصل فرنسا العمل وفقا لمبادئنا المشتركة. وأول مبدأ من هذه المبادئ هو الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وسنواصل تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري والمدني لمساعدتها في مقاومة هذا العدوان والدفاع عن نفسها. والمبدأ الثاني هو مبدأ العدالة والكرامة. وسنواصل دعم المحاكم الأوكرانية والدولية لضمان ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبتها روسيا. والمبدأ الثالث هو التضامن. وسنواصل وسنكثف تقديم الدعم الملموس للبلدان الأكثر تضررا من جراء أزمة الغذاء العالمية التي سببتها روسيا، وسنزيد مساعداتنا الإنسانية للمحتاجين في جميع أنحاء العالم.

إن إعلاء الحق فوق القوة والتضامن الدولي وتقديم الدعم إلى من هم في أمس الحاجة هي مبادئ تكمن في صميم رؤية السلام التي وضعها الرئيس زيلينسكي. ولهذا السبب، يتزايد عدد من يؤيدونه منا يوما بعد يوم. وأدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تقوم بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية البرازيل الاتحادية.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئاسة مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة.

لقد زاد النزاع في أوكرانيا من الضغوط على النظام المتعدد الأطراف الذي كان يواجه بالفعل تحديات معقدة متعددة ومعارضة متزايدة. ولا يهيئ السياق الحالي من الاستقطاب وانعدام الثقة الظروف المؤاتية للمحافل المتعددة الأطراف للسلام والأمن الدوليين لكي تعمل بفعالية. ويواجه العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية ويعيش بليونا شخص، أي ربع البشرية، في أماكن متضررة من النزاعات. غير أن مؤسساتنا الجماعية لا تستجيب بشكل كاف لتلك التحديات. وكما تشير بحق المذكرة المفاهيمية (S/2023/653، المرفق) لهذه المناقشة، فإن عجز مجلس الأمن عن الوفاء بولايته على نحو كاف يقوض مصداقيته ويؤدي إلى تجدد الدعوات إلى إصلاحه الذي طال انتظاره.

وفي هذه الأوقات العصيبة من الانتهاكات الرهيبة لقيم الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية، ما فتئت البرازيل تشجع الدول الأعضاء على إحياء روح سان فرانسيسكو في السعي إلى تحقيق السلام للأجيال

الحالية والمقبلة، وهي الرؤية الأساسية التي تقوم عليها المنظمة. وتحترم البرازيل وتؤيد تماما حق جميع الدول الأعضاء في الدفاع عن النفس، بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن التصعيد الأخير في النزاع، بإدخال أسلحة وذخائر أكثر تطورا أو التهديد غير المقبول باستخدام الأسلحة النووية، يقوض بشكل خطير السلام والأمن خارج ساحة المعركة وينتهك المبادئ والأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وسيترتب على تلك الدينامية عواقب وخيمة، في المقام الأول، على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، الذين يتضررون من الحروب بشكل غير متناسب. ويؤدي تدمير البنية التحتية المدنية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد المستمر لسلامة المرافق النووية يهدد بوقوع كارثة ذات أبعاد لا يمكن تصورها. وكما قلنا باستمرار، فإن الحرب في أوكرانيا تؤثر أيضا على مناطق أخرى، خاصة وأن البلدان النامية تتحمل عبء انعدام الأمن الغذائي وانعدام أمن الطاقة. ونرحب بجهود الأمين العام لاستكشاف بدائل لتخفيف معاناة الملايين من البشر الذين يواجهون مرة أخرى الجوع أو خطر الجوع.

وتؤيد البرازيل بقوة استئناف مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب بشروط مقبولة لجميع الأطراف المعنية. وتشدد البرازيل أيضا على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة مثل الزيادة المفرطة في أسعار الفائدة والديون الخارجية التي تؤثر بشدة على الأسعار وتحد من قدرة البلدان النامية على الاستثمار في الإنتاج المستدام للأغذية والطاقة. إن الهيكل المالي الدولي الحالي غير مجهز جيدا لمساعدة تلك البلدان في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها. وكما أعلن مؤخرا الرئيس لولا دا سيلفا، خلال رئاستنا لمجموعة العشرين، ستطلق البرازيل تحالفا عالميا لمكافحة الجوع، وهو أمر يمثل أولوية عليا للبرازيل وينبغي أن يكون كذلك لنا جميعا.

ومما يبعث على القلق أننا نشهد نزاعا تترتب عليه مثل هذه التداعيات الجيوسياسية حتى في القرن الحادي والعشرين. ويجب علينا عكس هذا المسار. وتواصل البرازيل، وكثيرون غيرها، الدعوة إلى تخفيف حدة الأعمال القتالية واستئناف الحوار والتوصل إلى حل سلمي للنزاع – وهو التزام يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. فلا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. ولن يتحقق السلام الدائم إلا بحل سياسي يراعي مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يساعد الطرفين على التوصل إلى حل تفاوضي ودائم.

إن البرازيل مستعدة للقيام بدورها. والحيز المتاح للدبلوماسية والحل السلمي يضيق. ويجب أن ننحي جانبا الممارسات التي لا تؤدي إلا إلى تعميق الانقسامات بدلا من الإسهام في بناء عالم أكثر سلاما وأن نعمل معا من أجل إنعاش تعددية الأطراف، وتدعو البرازيل بقوة إلى الوساطة والدبلوماسية الوقائية بوصفهما أداتين لا غنى عنهما لمنع تصعيد الأزمة. وتحقيقا لتلك الغاية، ما فتئت البرازيل تشارك في عدة محافل بهدف معالجة الأزمة الأوكرانية. وقد أرسلنا ممثلين سامين إلى كوبنهاغن وجدة. وعقدنا أيضا محادثات على الصعيد الثنائي مع الطرفين المعنيين.

ونشجع بقوة على الاستماع إلى كلا الطرفين في هذه المحادثات والحرص على أخذ آرائهما بعين الاعتبار. والاكتفاء بالتحدث إلى أحد الطرفين دون الطرف الآخر لن يساعد على النهوض بقضية السلام الدائم. واتباع نهج شامل، على النحو المقترح، هو السبيل الوحيد للمضي قدما والتمكين من إجراء مفاوضات سلمية. ومن هذا المنطلق، سننظم خلال رئاستنا لمجلس الأمن في الشهر المقبل مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن إسهامات الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في منع نشوب النزاعات وحلها بالوسائل السلمية. وأعول على مشاركة الجميع في تشرين الأول/أكتوبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة التغير المناخي والبيئة ورئيسة مكتب الشؤون الدولية في ديوان الرئاسة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة المهيري (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للأمين العام غوتيريش على إحاطته القيمة، وأود أن أنوه برؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين اليوم. كما أرحب بمشاركة الرئيس زيلينسكي. وأشيد بألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الحاسمة الأهمية. لطالما دعت الإمارات العربية المتحدة إلى حل سلمي للحرب في أوكرانيا يتمسك بميثاق الأمم المتحدة.

لقد تسببت الحرب في خسائر فادحة في الأرواح البشرية، بما في ذلك نزوح قرابة ثلثي الأطفال في أوكرانيا. ويحمل البلد الآن الرقم القياسي القاتم لأعلى تركيز للألغام الأرضية في العالم، مما جعل ما يقرب من ثلث البلد غير آمن بسبب الذخائر غير المنفجرة. وأدى النزاع إلى زيادة تدمير البنية التحتية للأغذية والنقل. ونشدد مرة أخرى على ضرورة امتثال جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه التحديد، حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. ونشعر بقلق بالغ إزاء تداعيات تدمير البنية التحتية على خدمات الناجين والرعاية الصحية وغيرها من أشكال الدعم الحاسمة الأهمية، وخاصة على النساء والأطفال، الذين يتحملون بالفعل وطأة النزاع المسلح.

وتعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم 100 مليون دولار للمساعدة في معالجة الأزمة الإنسانية. وأرسلنا 11 جسرا جويا من الإمدادات من مواد الإغاثة والإمدادات الطبية للأطفال والمسنين ووفرنا أكثر من 500 2 مولد كهربائي وأرسلنا 23 سيارة إسعاف هذا الأسبوع. كما قدم بلدي 4 ملايين دولار لتمويل برامج مؤسسة السيدة الأولى أولينا زيلينسكا للأيتام.

وخارج أوكرانيا، فإن الآثار العالمية المتلاحقة للحرب واضحة، وخاصة من حيث التأثير الواضح على الأمن الغذائي، بما في ذلك في منطقتنا. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال ثابتة في دعم تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب والتنفيذ الكامل لمذكرة التفاهم بشأن الأسمدة والمنتجات الغذائية الروسية، فضلا عن أي مناقشات تدعم تلك الأهداف.

ورغم أهمية تلك التدابير، فإنها لا تؤدي إلا إلى تخفيف المعاناة بدلا من إنهائها. وقد أوضح زعماء العالم، وخاصة هذا الأسبوع في الجمعية العامة، الرغبة العالمية في تحقيق سلام عادل ومستدام في أوكرانيا – سلام يدعم ميثاق الأمم المتحدة. وتتكاتف مجموعة متنوعة من البلدان بشكل متزايد حول القضية المشتركة المتمثلة في السلام في أوكرانيا. ونرحب بالدور الذي تؤديه في هذا الصدد بلدان مثل المملكة العربية السعودية والصين، فضلا عن مبادرة السلام الأفريقية، في دعم جميع السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية سلمية. وتنطوي تلك النداءات من أجل السلام على اعتراف متزايد بالحاجة الملحة لتلك المهمة، ليس بالنسبة لأوكرانيا فحسب، بل لنا جميعا.

لقد فاقمت الحرب من ضعف الإيمان بتعددية الأطراف، ولكن تحقيق السلام يمكن أن يبدأ في استعادته. وبطبيعة الحال، لن يتأتى السلام إلا من خلال المحادثات الدبلوماسية بين روسيا وأوكرانيا، ولن يكون عادلا ومستداما إلا إذا تمسك بالميثاق. وثمة دور حيوي لمجلس الأمن وأعضائه في تلك العملية. ويمكننا أن نشجع ونحفز وقف التصعيد وأن نوسع نطاق الحاجة الملحة إلى التمسك بالميثاق لتشمل جميع الملفات المعروضة علينا وأن نوسع دائرة صانعي السلام لتجسد الحقائق العالمية الراهنة. ونرحب بجعل المجلس أكثر تمثيلا ونعتقد أن المناقشات بشأن إصلاحه ينبغي أن تمضي قدما بنية جادة.

ورغم أن الطريق إلى السلام في أوكرانيا قد يكون شاقا، فإن هذا لا يجيز بالتقاعس عن العمل. ولا يوجد سوى طريق واحد مستدام لتحقيق السلام العادل والدائم في أوكرانيا، تمشيا مع الميثاق، وللحفاظ على سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. وتقف الإمارات العربية المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم ذلك الهدف.

السيد جاوشو ما (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن موقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابت وواضح. لقد طرح الرئيس شي جين بينغ أربع نقاط حول ما يجب القيام به وأربعة أشياء يجب على المجتمع الدولي القيام بها معا وثلاث ملاحظات في هذا الصدد. وأصبحت تلك المبادئ التوجيهية الأساسية للصين للتعامل مع مسألة أوكرانيا. ونعتقد

أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية وينبغي مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وينبغي أخذ الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان مأخذ الجد وينبغي دعم جميع الجهود المؤدية إلى حل الأزمة.

وفي شباط/فبراير، أعلنت الصين موقفها من التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية وقدمت 12 مقترحا، بما في ذلك احترام السيادة ووقف الأعمال العدائية واستئناف المحادثات وإنهاء الجزاءات الانفرادية. والرسالة الأساسية للمقترحات هي تيسير محادثات السلام. وتحافظ الصين على اتصالات وثيقة بشأن الأزمة الأوكرانية مع مختلف الأطراف المعنية وبقية المجتمع الدولي. وقام الممثل الخاص للحكومة الصينية المعني بالشؤون الأوراسية بزيارة البلدان المعنية وحضر المؤتمر الدولي المعني بأوكرانيا في جدة، المملكة العربية السعودية. وتيسر الصين المحادثات من أجل السلام بطريقتها الخاصة وتقوم بدور إيجابي وبناء في حل الأزمة الأوكرانية.

ولا تزال الأزمة الأوكرانية مستمرة. وكان للحالة الشديدة في ساحة المعركة والمخاطر المتراكمة لامتدادها أثر كبير على الحالة الدولية. لقد أصبحت الأزمة الأوكرانية على ما هي عليه اليوم بسبب طائفة متنوعة من الأسباب العميقة والمعقدة. وحدوث أزمة طويلة الأمد وواسعة النطاق ليست في مصلحة أي طرف. وفي ضوء الحالة الراهنة، أود أن أشدد على النقاط الأربع التالية.

أولا، يتعين علينا أن نبقى ملتزمين بتيسير محادثات السلام. وقد أثبت التاريخ أن النزاعات ليس فيها رابح وأن الحرب لا يمكن أن تحل المشاكل. ومساعي تحقيق الأمن المطلق أو الجهود الرامية إلى تأجيج المواجهة بين التكتلات لن تؤدي إلا إلى زيادة حدة الخلافات والنزاعات ولن تجدي نفعا. وبغض النظر عن مدى تعقيد الحالة أو مدى صعوبة المهمة، يجب أن نلتزم بالاتجاه العام للتوصل إلى تسوية سياسية وأن نشجع الأطراف المعنية على بناء توافق في الآراء وبدء محادثات سلام ووقف الأعمال القتالية في وقت مبكر. ويتعين على المجتمع الدولي أن يهيئ الظروف والمناخ اللازمين لذلك. وينبغي للأطراف المعنية أن تتبنى وجهة نظر طويلة المدى وأن تتمسك بمفهوم الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام وأن تحترم الشواغل الأمنية المشروعة لبعضها بعضا وأن تعزز بناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام في أوروبا.

ثانيا، علينا أن نمتنع عن صب الزيت على النار. وينبغي لجميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن مفاقمة التوترات أو اتخاذ أي تدابير من شأنها تصعيد الحالة وأن تعمل على تهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية. ويجب أن نكفل الحد الأدنى من الأمن النووي وأن نمنع وقوع الحوادث النووية التي يتسبب فيها الإنسان.

ثالثا، يتعين علينا إدارة المخاطر غير المباشرة. لقد وجهت الأزمة الأوكرانية ضربة قوية للتعافي الاقتصادي والتنمية العالمية وأثرت بشدة على الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المالي على الصعيد العالمي. والبلدان النامية هي أول من يتحمل وطأة ذلك. وينبغي للبلدان المعنية أن تكف عن إساءة استخدام الجزاءات الانفرادية وفرض ولاياتها القضائية خارج حدودها وأن تحمي أمن سلاسل الإنتاج والتوريد العالمية وأن تكفل عملها بسلاسة. وندعم الأطراف المعنية في الحفاظ على الاتصال مع روسيا وأوكرانيا بشأن مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب واستئناف الاتفاق على أساس النظر بصورة متوازنة في شواغل الجانبين بهدف حماية الأمن الغذائي العالمي بشكل فعال.

رابعا، يتعين علينا تخفيف حدة الأزمة الإنسانية. ففي عام 2023، يحتاج ما يصل إلى 339 مليون شخص في أنحاء العالم إلى مساعدات إنسانية – أي أكثر بنحو 70 مليون شخص عما كان عليه العدد في بداية عام 2022. وقد أدت الأزمة الأوكرانية إلى نزوح الملايين وتدمير العديد من البنى التحتية الهامة والكبرى. ويجب على أطراف النزاع أن تتقيد على نحو صارم بالقانون الدولي الإنساني وأن تتبع مبادئ الضرورة والتمايز والتناسب، فضلا عن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بصورة عاجلة وآمنة ودون عوائق للتقليل من معاناة المدنيين.

وينبغي للمجتمع الدولي والمؤسسات الإنسانية أن تحترم مبادئ المعونة الإنسانية وأن تكثف جهودها لمساعدة المتضررين على التغلب على الصعوبات.

وتولي الصين أهمية كبيرة للحالة الإنسانية في أوكرانيا. ففي بداية الأزمة، طرحنا مبادرة من ست نقاط لمنع حدوث أزمة إنسانية هائلة، واضطلعنا باستمرار بدور بناء في تخفيف حدة الحالة الإنسانية. لقد قدمنا دفعات متعددة من الإمدادات الإنسانية إلى أوكرانيا.

ستظل الصين ملتزمة بالتعددية الحقيقية وبموقفنا الموضوعي والعادل. سنقف دائما إلى جانب الحوار والسلام وسنقف على الجانب الصحيح من التاريخ. إننا على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لمواصلة الاضطلاع بدور بناء لإيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة الألبانية على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. ونود أيضا أن نعرب عن عميق امتناننا للأمين العام على أفكاره الثاقبة القيمة.

وليس من الإسهاب أن نذكر أنفسنا بأهمية تعددية الأطراف في تعزيز التعاون والشراكة والتفاعل فيما بين الدول، على أساس نظام مشترك من المعايير والقيم. وتنطوي تعددية الأطراف أيضا على التشاور والحوار والاستيعاب والاحترام والتضامن، وتسترشد بقواعد وضعت جماعيا تضمن التعاون المستدام والفعال.

ومما له مغزى أكبر، أن أهمية تعددية الأطراف تكمن في قدرتها على تمكيننا، نحن الدول ذات السيادة، من أن نتصدى جماعيا للتحديات المعقدة التي لا يمكن التغلب عليها بصورة فردية. وإذ ترعى تعددية الأطراف السلام قبل النزاعات وأثناءها وبعدها، فإنها تسهم في تحقيق سلام مستدام ودائم. وفي ذلك الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره الحاسم في صون السلم والأمن الدوليين بتيسير العمليات السياسية، وحماية المدنيين، ومنع الحروب، وتعزيز حقوق الإنسان، واستعادة سيادة القانون.

ويشكل النزاع الذي طال أمده بين روسيا وأوكرانيا خطرا جسيما على صون السلم والأمن العالميين. وهذا، في جوهره، يوضح تماما التحديات التي تواجهها تعددية الأطراف. فعلى الرغم من النداءات الدولية العديدة، بما في ذلك من المجلس، فإننا ندخل الآن اليوم الـ 574 من الأعمال القتالية، مع تزايد الخسائر في صفوف المدنيين وعدم وجود نهاية واضحة في الأفق. إنها حقا مأساة القرن الحادي والعشرين، تتفاقم على مرأى ومسمع منا جميعا وأمام تمحيص العالم بأسره. يتكشف النزاع في ساحة المعركة وأمام الرأي العام الذي بات حائرا ومنقسما، مما يدفع نظامنا المتعدد الأطراف المعاصر إلى حافة الانهيار.

وكما نشهد جميعا، فقد تجاوز نظامنا المتعدد الأطراف، رغم عيوبه، أزمات عديدة. وتشكل الأزمة المستمرة تهديدا خطيرا للمبادئ الأساسية للاستقرار العالمي. ولم يتسبب النزاع في معاناة هائلة لأوكرانيا وشعبها فحسب، بل أدى أيضا إلى تفاقم مسائل الأمن الغذائي العالمي، مما دفع المزيد من الأفراد إلى براثن الفقر، وعمل على زعزعة استقرار مناطق بعيدة عن بؤرة النزاع. علاوة على ذلك، يعوق النزاع جهودنا المشتركة لتحقيق معالم حيوية متعددة الأطراف، مثل أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل موضوعا محوريا للجمعية العامة لهذا العام، ويعرض للخطر جهودنا الجماعية الرامية إلى عدم الانتشار.

ومما يثير قلق موزامبيق البالغ تكثيف الخطاب العسكري وإمكانية حدوث مزيد من التصعيد. من الواضح أن الأطراف المعنية تواصل إعطاء الأولوية للاستراتيجيات العسكرية على الحوار والحلول التوفيقية، مما يزيد من خطر سوء التقدير الشديد. ونرى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري صرف للأزمة. وإذا نُفذ ذلك، فإنه سيكون عبئا ثقيلا على ضمير المجلس لأجيال قادمة.

ولا نزال ثابتين في دعوتنا إلى إنهاء النزاع بصورة سياسية وتفاوضية. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على إسكات البنادق والانخراط في جهود جادة ودبلوماسية تهدف إلى الاستئناف السريع للمفاوضات المباشرة. ويظل السلام الدائم، المتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، هو الحل الوحيد القابل للتطبيق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمستشار ألمانيا.

السيد شولتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد انقضى ما يقرب من 19 شهرا منذ أن بدأت روسيا حربا عدوانية وحشية ضد جارتها ذات السيادة، أوكرانيا. وقتل عشرات الآلاف من الجنود والمدنيين الأوكرانيين. واختطف عدد كبير من الأطفال الأوكرانيين. وقامت القوات الروسية بأعمال القتل والاغتصاب والتعذيب. إنها تسوي البلدات والقرى بالأرض. إنها تزرع الألغام عبر مناطق بأكملها، وتحول حقول الذرة إلى مصائد مميتة.

إن الحرب تدور في رحاها في أوروبا، لكن تداعياتها محسوسة في جميع أنحاء العالم. فقد أزالت روسيا عمدا ملايين الأطنان من الحبوب والأسمدة من السوق العالمية، التي تحتاج إليها البلدان في جميع أنحاء العالم لكفالة الأمن الغذائي. تستهدف روسيا عمدا صوامع الحبوب والبنية التحتية للموانئ. انسحبت روسيا من جانب واحد من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، مما أدى إلى مزيد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. لا يوجد مبرر لذلك.

أي ادعاءات بأن الجزاءات تعرقل الصادرات الروسية من المحاصيل والأسمدة ادعاءات كاذبة، إذ لا توجد جزاءات تعوق هذه الصادرات. بل على العكس من ذلك، تهيمن روسيا على سوق الأسمدة العالمية، وكان عام 2022 عاما قياسيا لصادرات القمح الروسية. إن سبب استمرار المعاناة في أوكرانيا وحول العالم بسيط بشكل مثير للصدمة – يريد الرئيس الروسي متابعة خطته الإمبريالية لغزو جارته ذات السيادة، أوكرانيا.

لقد أعربت الأمم المتحدة بوضوح شديد عن رأيها في الحرب العدوانية الروسية، وآخرها في 23 شباط/فبراير من هذا العام. ودعت الجمعية العامة إلى سلام شامل وعادل ودائم. وهذا الدعوة موجهة إلى روسيا. ولا نزال بلا استجابة. ولا شيء يدوي اليوم بصوت أعلى من صمت روسيا استجابة لتلك الدعوة العالمية من أجل السلام.

يجادل البعض بأنه كان من الممكن منع الحرب بالوسائل الدبلوماسية. والواقع أن فرنسا وألمانيا عقدتا مئات الاجتماعات مع موسكو وكييف منذ بداية الهجوم الروسي على شرق أوكرانيا في عام 2014. كان هدفنا إيجاد حل دبلوماسي يتماشى مع القانون الدولي. وقد فشلت كل هذه المساعي لأن طرفا واحدا، هو روسيا، اختار الحرب على الدبلوماسية، ولكن لم يكن هناك نقص في الجهود الدبلوماسية.

ويدعو البعض إلى وقف فوري لإطلاق النار. وأنوه بنواياهم الحسنة. فكلنا نريد إنهاء القتل، اليوم قبل غد. لكن يجب علينا أن نكون حذرين من الحلول التي تبدو سهلة والتي تعد بالسلام اسميا فقط. السلام بدون حرية قمع، والسلام بدون عدالة إملاء. وفي قرارات الجمعية العامة، حددنا الطريق نحو السلام. السلام يعني احترام ميثاق الأمم المتحدة. والسلام يعني احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأوكرانيا. هذا هو الوعد الذي يعطيه ميثاق الأمم المتحدة لكل دولة عضو في الأمم المتحدة.

لا أحد يتوق إلى السلام أكثر من الأوكرانيين. وخطة السلام التي وضعها الرئيس الأوكراني دليل على ذلك. وكانت الاجتماعات التي أجريت مؤخرا في كوبنهاغن وجدة مهمة. وينبغي مواصلة هذا العمل. وينبغي أن يستمر في السعي إلى تحقيق هدف واحد – إيجاد سلام يحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكلما احتشدنا بحزم أكبر وراء هذه المبادئ، زاد تصميمنا على الدفع من أجل سلام عادل، وكلما اتسمت آراؤنا بقدر أكبر الاتحاد في رفضنا للعدوان الروسي، تنتهي الحرب في وقت أقرب، ويوضع حدا سريعا للمعاناة الإنسانية في أوكرانيا وحول العالم. وهذا الهدف يستحق بذل قصارى جهدنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/30.

عُلقت الجلسة الساعة 14/00